الأصول النحوية في جدل الأنباري

دكتورة/ فاطمة محمد طاهر حامد

أستاذ النحو والصرف المساعد – قسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية وآدابها – جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فعنوان هذا البحث " أصول النحو في جدل الأنباري" نظريا وتطبيقيا ويتناول الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد قواعدهم في كتب أبي البركات الأنباري المختلفة ، ويتألف هذا البحث من تمهيد وأربعة فصول ويتناول التمهيد ترجمة موجزة عن الأنباري، وأما فصول هذا البحث فهي كالآتي :

الفصل الأول : الأصول النحوية والجدل النحوي.

الفصل الثاني: النقل

الفصل الثالث : القياس

الفصل الرابع: استصحاب الحال

الفصل الخامس: تعارض الأدلة والترجيح بينها

أبو البركات الأنباري [1]

نسبه ومولده: هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ويكنى بأبي البركات ، ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ٥١٣ هجرية. وقد اشتهر أبو البركات بالورع والزهد والصلاح

أساتذته : تتلمذ على يدي علماء أجلاء منهم أبو السعادات هبة الله بن على المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وموهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر الجواليقي المتوفى سنة المتوفى سنة ٥٣٩هـ ، سعيد بن محمد بن عمر أبو منصور الفقيه توفي سنة ٥٣٩هـ، وغيرهم .

تلاميذه: تتلمذ على يديه خلق كثير منهم علي بن منصور بن عبيد الله المعروف بالأجل اللغوي، ومنهم المبارك بن المبارك بن سعيد الوجيه بن الدهان المتوفى سنة ٦١٢هـ، ومنهم كذلك مكي بن ريان بن شبة الملقب بصائن الدين المتوفى سنة ٦٠٣ ، وغيرهم.

مؤلفاته : ومؤلفاته كثيرة تدل على فضله وعلمه ، وهي تمتاز بالجدة والابتكار والتنسيق الجيد والترتيب الحسن ومن أشهرها: أسرار العربية، ،والإغراب في جدل الإعراب ، والإنصاف في مسائل الخلاف، والبلغة في أساليب اللغة ، والبيان في غريب إعراب القرآن، وشرح الحماسة ، شرح ديوان المتنبي، وشرح السبع الطوال، لمع الأدلة ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء وغيرها.

وفاته: توفي رحمه الله في ليلة الجمعة سنة ٥٧٧هـ .

الفصل الأول : الأصول النحوية والجدل النحوي :

إن الحديث عن الأصول النحوية عند أبي البركات الأنباري يختلف عن الحديث عن جدل النحو وأدلته فالجدل في اللغة هو اللدد في الخصومة والقدرة عليها، وقيل هو مقابلة الحجة بالحجة، والمجادلة المناظرة والمخاصمة[2].

والجدل عنده في الاصطلاح: هو الاعتراض على أصول النحو من النقل والقياس واستصحاب الحال ومقابلة الحجة بالحجة والدليل بالدليل يقول في ذلك :" وأما

(١) ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٧١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ونزهة الألباء للأنباري٢٨٣ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وبغية الوعاة للسيوطي ٣١٠، والأعلام للزركلي ١٠٤/٤ط ٢.

(٢) لسان العرب (ج د ل).

الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل"[٣].

وفي الكتاب الموسوم بالإغراب في جدل الإعراب يبين الأنباري الأسس والآداب التي يتأدب بها النحاة في محاوراتهم ومجادلاتهم ومناظراتهم، وتقوم هذه الآداب والأسس بضبط الخلاف النحوي وجدله، ويذكر أن للجدل قوانين ينبغي السير عليها وعدم الخروج عن جادتها.

وأما أصول النحو فهي أدلته وهي جمع أصل وهو ما يحتاج إليه الشيء، وقيل ما يبتنى عليه الشيء[٤] وأصول النحو في المعنى الاصطلاحي عنده: هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[٥]. ومن هنا فإن الجدل النحوي يتألف من الأصول النحوية والخلافات النحوية وعلم المناظرة. والخلافات النحوية تكون في المسائل النحوية بين أطراف النزاع النحوي من الكوفيين والبصريين وغيرهم، وهي مادة الجدل النحوي، أما علم المناظرة فهو العلم الذي يقدر به من تعلمه على بيان مواضع الغلط في حجة خصمه وعلى تصحيح مذهبه بإقامة الدليل المقنع على صحته أو صحة ملزومه أو بطلان نقيضه[٦].

وأقسام أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها. وقد خصص الأنباري لأصول النحو كتابه لمع الأدلة. يقول فيه :" فهذه جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه الفصول. وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل، وقد ذكرت ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالإغراب"[٧].

وقد ذكر الأنباري السبب في تأليفه كتابه الإغراب في جدل الإعراب فقال: " فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرى عن الإسهاب، مجرد من الإطناب، ليكون أول

(٣) لمع الأدلة للأنباري ١٤٣ تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.

(٤) بيان المختصر في علمي الأصول والجدل للأصفهاني ٢٢ تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث.

(٥) لمع الأدلة ٨٠.

(٦) آداب البحث والمناظرة ٤ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

(٧) لمع الأدلة ١٤٣.

ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاولة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب ، فأجبتهم على وفق طلبتهم طلبا للثواب وفصلته اثنى عشر فصلا على غاية من الاختصار، تثريبا على الطلاب، فالله تعالى ينفع به إنه كريم وهاب" [٨] .

يقول د. محمد سالم صالح: " فلقد عد الأنباري هذه الاعتراضات جزأ من علم الجدل، فأفرد لها رسالته "الإغراب في جدل الإعراب" التي جمع فيها أصول الجدل النحوي وحدد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل والقياس والاستصحاب، وكأن اعتراضات النحاة على الأدلة النحوية لم تكن ارتجالية ولا قائمة على الاجتهاد الشخصي أو الثقافة الذاتية بقدر ما كانت خاضعة لطرق محددة ومقننة يعترفون بها ويسيرون على خطاها وينتهجون نهجها ، فما توفرت فيه هذه الاعتراضات وجب طرحه وكأن هذه الاعتراضات هي السبيل الشرعي للطعن في الاستدلال"[٩] .

وكتاب الإغراب في جدل الإعراب من أجل كتب علم الجدل والمخالفة في النحو، ويظهر ذلك جليا من عنوان الكتاب فهو في جدل الإعراب، أي أنه يختص بمباحث اللغة والنحو، وقد ذكر فيه السؤال ووصف السائل، ووصف المسؤول به، ووصف المسؤول منه، ووصف المسؤول عنه، والجواب والاستدلال، والاعتراض على الاستدلال بالنقل، والاعتراض على الاستدلال بالقياس، والاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال ، وترتيب الأسئلة، وترجيح الأدلة . وتفصيل هذه الفصول فيما يأتي

ففي **الفصل الأول وهو السؤال** وهو طلب الجواب بأداته في الكلام، ويذكر أنه مبني على أربعة أصول: احدها سائل، والثاني مسؤول به والثالث مسؤول منه والرابع مسؤول عنه، ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه.

وقد عقد **الفصل الثاني في وصف السائل** ونراه يذكر ما ينبغي أن يكون عليه السائل ويمكن ذكره في النقاط الآتية:

---

(٨) الإغراب في جدل الاعراب٣٥ للأنباري تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر .

(٩) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري٤٨١، دار السلام ط ١.

- ينبغي للسائل أن يقصد قصد المستفهم المتعلم، لئلا ينتشر الكلام إلى مالا يحصر فتذهب فائدة النظر.
- وأن يسأل عما يثبت فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام، مثل أن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام، فإن سأل عما لا يثبت فيه الاستبهام مثل أن يسأل عن وجود النطق والكلام كان فاسدا ، لأنه جاء معاندا بسؤاله عما يعلم بحكم الاضطرار، فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار.
- وألا يسأل إلا عما يلائم مذهبه، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه، ويستدل على ذلك بأن يسأل الكوفي عن الابتداء :لم كان عمله الرفع دون غيره ؟ هذا سؤال لا يسمع منه لأن قوله : لم كان عمله الرفع تسليم منه أن الابتداء عامل، وهو لا يقول إنه عامل البتة، فلما سأل عن تفصيل ما ينكر جملته لم يسمع منه.
- وألا ينتقل من سؤال إلى سؤال، فإن انتقل عد منقطعا كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال. وذهب قوم إلى أنه لا يعد منقطعا بحال، بدليل قول إبراهيم الخليل لنمرود: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾(١٠)بعد قوله : ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾(١١) وهذا انتقال، وما استدلوا به لا يدل على جواز الانتقال لأن الأنبياء عليهم السلام أمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق، فكانوا يكلمون كل شخص على قدر عقله ومعرفته، كما قال عليه السلام : " إنا أمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم"(١٢). فالخليل صلوات الله عليه وسلامه رأى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنْ الْمَغْرِبِ﴾(١٣) أقرب في قطع حجاجه ودفع لجاجه، وليست محاجة أهل الجدل على هذا المنهاج فلا يحمل عليه(١٤).

(١٠) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(١١) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(١٢) لم أجده في الصحاح.لكن بمعناه حديثا موقوفا على علي بن أبي طالب رواه البخاري في جامعه الصحيح ٤٥/١ طبعة ليدن.

(١٣) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(١٤) الإغراب ٣٧.

- وفي هذا الفصل يبين الأنباري وصف السائل، وهو يضع الأسس والقواعد التي ينبغي أن يكون عليها.

وعقد **الفصل الثالث في وصف المسؤول به** ويريد به صيغة السؤال فذهب إلى أنه ينبغي أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام، وهي تنقسم إلى قسمين حروف وأسماء ، فالحروف ثلاثة : الهمزة و(أم) و(هل). والأسماء تنقسم إلى أسماء غير ظروف وأسماء هي ظروف، والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف والأصل فيها الهمزة، والأسماء والظروف محمولة عليها، وينبغي أن يكون السؤال مفهوما غير مبهم، فإن كان مبهما غير مفهوم لم يستحق الجواب عنه(١٥).

وفي **الفصل الرابع في وصف المسؤول منه** يرى أنه ينبغي أن يكون أهلا لما يسأل عنه، مثل أن يسأل النحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف، والعروضي عن العروض، وكذلك كل ذي علم عن علمه ، فإن لم يكن أهلا لما يسأل عنه مثل أن يسأل العامي الغبي عن مشكلات النحو وعويص التصريف وغوامض العروض كان السؤال فاسدا، ويستحب للمسؤول أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحا ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان قبيحا ولم يعد منقطعا لأنه يحتمل أن يكون سكوته ليفكر في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض، وذهب قوم إلى أنه يعد منقطعا لأنه تصدى لمنصب الاستدلال فينبغي أن يكون الدليل معدا في نفسه والأول أصح(١٦).

وفي **الفصل الخامس في وصف المسؤول عنه** فيرى أنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه مثل أن يسأل عن أنواع الحركات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، فإن كان مما لا يمكن إدراكه مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسدا لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه(١٧).

وفي **الفصل السادس في الجواب** يقول: إن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال عاما وجب أن يكون الجواب عاما . وذهب قوم إلى

---

(١٥) السابق ٣٩.

(١٦) السابق ٤٣.

(١٧) السابق ٤٣.

أنه يجوز الفرض في بعض الصور مثل أن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ فله أن يفرض له في المفرد، وله أن يفرض له في الجملة، لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض. وذهب آخرون إلى أن الفرض إنما يجوز في الدليل لا في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال . وهذا أيضا فيه نظر، لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ، لأنه كما يلزم المسؤول أن يكون الجواب عاما ليكون مطابقا للسؤال فكذلك يلزمه أن يكون الدليل عاما ليكون مطابقا للجواب(١٨).

وفي **الفصل السابع في الاستدلال** وهو طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم، والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطرارا(١٩).

ثم ذكر أدلة صناعة الإعراب وهي: النقل والقياس واستصحاب الحال. ولم يذكر الإجماع كما فعل غيره من العلماء، حيث لم يعده من أدلة النحو، وقد عرف كل قسم مما سبق، فأما النقل فذكر أنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب. وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء(٢٠).

<u>الاعتراض على الاستدلال بالنقل:</u>

عقد الأنباري الفصل الثامن(٢١) في الاعتراض على الاستدلال بالنقل ورأى أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون على شيئين: الإسناد والمتن.

---

(١٨) الإغراب ٤٤.

(١٩) السابق ٤٥.

(٢٠) السابق ٤٥.

(٢١) السابق ٤٦.

أولا: الاعتراض على الإسناد

يرى أبو البركات الأنباري أن الاعتراض على الإسناد يكون من وجهين:

أحدهما: أن تطالبه بإثبات الإسناد ، والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني: أن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته. والجواب أن يبين له طريقا آخر.

ثانيا: الاعتراض على المتن

وأما الاعتراض على المتن فله خمسة أوجه:

أحدها: أن تختلف الرواية، مثل أن يقول الكوفي : " الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر(٢٢):

سَيُغْنِيْنِي الذي أغناكَ عنِّي فلا فقرٌ يَدومُ ولا غِنَـــاءُ

فمد "غنى" وهو مقصور فدل على جوازه". فيقول له البصري:" الرواية غَناء بفتح الغين ممدود".

والثاني: أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري:" الدليل على أن واو (رب)لا تعمل وإنما العمل لـــ (رب) المقدرة أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها نحو قوله(٢٣):

رسمُ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه كِدتُ اقضي الحياةَ منْ جللِه

فيقول له الكوفي :" إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟"

والثالث: أن يشاركه في الدليل، مثل أن يقول البصري:" الدليل على أن المصدر أصل للفعل، أنه تسمى مصدرا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل وإلا لما سمي مصدرا" فيقول له الكوفي:" هذا حجة لنا في أن الفعل أصل

---

(٢٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٤٧/٢،وأوضح المسالك ٢٩٧/٤، ولسان العرب (غ ن ا) والشاهد فيه قوله "غناء" وأصله غنى فاضطر الشاعر إلى مده.

(٢٣) البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٨٩، والخصائص ٢٨٥/١، والإنصاف ٣٧٨/١،وخزانة الأدب ٢٠/١٠، والشاهد فيه قوله"رسم دار" حيث جر "رسما" ب"رب" المحذوفة وهذا شاذ في الشعر.

للمصدر ، فإنه أنما سمي مصدرا لأنه صدر عن الفعل كما يقال: (مركبٌ فارهٌ ومشربٌ عذبٌ)

والرابع: التأويل، مثل أن يقول الكوفي:" الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر(٢٤):

وممنْ ولَـــــــدوا عامــــر ذو الطُّولِ وذو العَرض

فترك صرف عامر وهو منصرف فدل على جوازه. فيقول له البصري:" إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر(٢٥):

قامت تبكِّيـــه على قـــبرِه من لي منْ بعدِك يا عامرُ

تركتنِي في الدَّارِ ذا غربـــةٍ قد ذلَّ من ليس له ناصرُ

فقال ذا غربة ولم يقل ذات غربة، والإنسان ينطلق على الذكر والأنثى ، فيقول له الكوفي " قوله (ذو الطول وذو العرض) يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول". فيقول له البصري:" قوله (ذو الطول) رجع إلى الحي، ونحو هذا التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر(٢٦):

إن تميمـــاً خلقـــتْ ملـــومَا

قوما ترى واحدَهم صِهميما

والصهميم : الذي لا ينثني عن مراده.

---

(٢٤) البيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٤٨،وشرح المفصل ٦٨/١،وبلا نسبة في الإنصاف ٥٠١/٢، ولسان العرب(ع ر ب)، والشاهد فيه عدم صرف عامر وهو غير ممنوع من الصرف وذلك للضرورة الشعرية.

(٢٥) البيتان من السريع، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٥٠٧/٢، وشرح المفصل ١٠١/٥، ولسان العرب (ع م ر)، والشاهد فيهما قولة"ذا غربة"وذا لفظ يطلق على المذكر ،والأصل أن يقال ذات غربة لكنه ذكر على المعنى

(٢٦) الرجز منسوب إلى المخيس الأعرجي في لسان العرب (ص هـ م) ونسب كذلك لرؤبة ، والإنصاف ٥١٠/٢، والشاهد فيه خلقت ملموما حيث أراد به القبيلة ثم قال ملموما أراد به الحي ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع، والصهميم السيد الشريف من الناس.

والخامس: المعارضة ، مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين: " الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى قول الشاعر(٢٧):

وقد نَغْنى بها ونرَى عصُورا بها يقتد ننا الخُرُدَ الخِدالا

فيقول له البصري :هذا معارض بقول الشاعر(٢٨) :

ولكنَّ نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

وذكر الأنباري أن قوما ذهبوا إلى أن المعارضة غير مقبولة لأنها تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل . ورد عليهم بأنها مقبولة لان التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل . وذكر أن الجواب عن المعارضة من وجهين:

أحدهما: أن يبطل معارضته من وجوه الاعتراضات.

والثاني: أن يرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات.

فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل.

فالمعترض على الإسناد يطلب إثبات الإسناد وذلك بإحالته على كتاب معتمد ويطعن في إسناده بأن الراوي غير موثوق بروايته، وأما الاعتراض على المتن فيكون باختلاف الرواية عند المعترض وعدم الاستدلال بما يقول والمشاركة بالدليل بينهما والتأويل والمعارضة.

الاعتراض على الاستدلال بالقياس(٢٩):

عقد الأنباري الفصل التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس، فرأى أن الاعتراض على الاستدلال بالقياس من سبعة أوجه:

أحدها: فساد الاعتبار، مثل أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب، مثل أن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة

---

(٢٧) البيت من الوافر وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٧٦، والكتاب ٧٨/١، ولرجل من بني أسد في الإنصاف ٨٥/١، والشاهد فيه "وقد نغنى .. يقتدننا الخرد الخدالا" حيث تنازع عاملان هما قوله نغنى ويقتدننا معمولا واحدا وهو الخرد وقد أعمل الشاعر العامل الأول فنصب الخرد وأعمل الثاني في ضمير المعمول.

(٢٨) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢، والكتاب ٧٧/١، والإنصاف ٨٧/١، والشاهد فيه قوله لو سببت وسبني بنو عبد شمس حيث تنازع عاملان هما سببت وسبني معمولا واحدا هو بنو عبد شمس فأعمل الثاني فيه وأعمل الأول في الضمير وهذا جائز.

(٢٩) الإغراب ٥٤.

الشعر إن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياسا على مد المقصور. فيقول المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز، قال الشاعر(٣٠):

نصَروا نبيَّهُمُ وشدوا أزرَهُ بحنينَ حينَ تواكُلِ الأبطالِ

فترك صرف (حنين) وهو منصرف، وقال الآخر(٣١):

طلبَ الأزارقُ بالكتائبِ إذ هوتْ بشَبيبَ غائلةُ الثُّغورِ غدورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال الآخر(٣٢):

أنا أبُو دهبلَ وهبٌ لِوهَبْ من جُمحٍ والعزُّ فيهِم والنَّشبْ

فترك صرف (دهبل) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف فدل على أنه جائز". والجواب أن تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضا ليس كذلك.

والثاني: فساد الوضع وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى، مثل أن يقول الكوفي :" إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان. فيقول له البصري: " قد علقت على العلة ضد المقتضى، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم المحل كان ذلك بطريق الأولى". والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر.

والثالث: القول بالموجب وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعا، فإن توجه في بعض الصور مع

---

(٣٠) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٣، ولسان العرب (ح ن ن) والإنصاف ٤٩٤/٢، والشاهد فيه قوله "بحنين" حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٣١) البيت من الكامل وهو للأخطل في ديوانه ١٩٧، والإنصاف ٤٩٣/٢، والشاهد فيه قوله "بشبيب" حيث منعه من الصرف وهو مصروف ،وذلك للضرورة الشعرية.

(٣٢) الرجز لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٤٧، والإنصاف ٥١١/٢، والشاهد فيه "دهبل" حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة الشعرية.ويروى الحسب بدل النشب.

عموم العلة لم يعد منقطعا، وذلك مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وذو الحال اسما ظاهرا نحو (راكبا جاء زيد) فيقول:" جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال. فيقول له الكوفي: "أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا " والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول بالموجب بأن يقول:" عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه وله أن يقول هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولا بموجبها".

الرابع: المنع للعلة وقد يكون في الأصل والفرع، فأما المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري:" إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه " فيقول له الكوفي:" لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ" والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري: " الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراك، ونزال ، وتراك) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني لما بني ما قام مقامه. فيقول له الكوفي :" لا أسلم أن نحو (دراك ونزال وتراك) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر، وإنما بني لتضمنه لام الأمر. والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

الخامس: المطالبة بتصحيح العلة، والجواب أن يدل على ذلك بشيئين: بالتأثير وشهادة الأصول، فأما التأثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وزوالها لزوالها فمثل أن يقول : إنما بنيت (قبل) لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقول : وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول : الدليل على صحة هذه العلة التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معربا فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنيا؟ ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معربا، ولو اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنيا كما قال الله تعالى: " وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ "(٣٣). وأما شهادة الأصول فمثل أن يقول: إنما بنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف. فيقول:" وما الدليل

(٣٣) سورة الأنعام آية ٢٣.

على صحة هذه العلة؟ فيقول:" الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

والسادس النقض، وهو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة، وذلك مثل أن يقول: إنما بنيت (حذام) و(قطام) و(رقاش) لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و(قاطمة) و (راقشة) فيقول : هذا ينتقض بـــ (أذربيجان) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني بل هو معرب غير منصرف. والجواب على النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ. فالمنع مثل أن يقول :" إنما جاز النصب في نحو (يا زيدُ الظريفَ) حملا على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم " فيقول: هذا ينتقض بقولهم: (يا أيها الرجل) فإن (الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب" فيقول: " لا أسلم أنه لا يجوز فيه النصب" ويمنع على مذهب من يرى جوازه. والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ: " كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا فيقول:" هذا ينتقض بقولهم:(إذا جاءني زيد أكرمته) فزيد اسم قد تعرى عن العوامل اللفظية ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ". فيقول : قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت (لفظا وتقديرا)وهو وإن تعرى لفظا فإنه لم يتعر تقديرا، لأن التقدير فيه:(إذا جاءني زيد جاءني ...) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة علية". والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول:" إنما ارتفع (يكتب)في نحو(مررت برجل يكتب) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) فيقول :" هذا ينتقض بقولهم(مررت برجل كتب) فإنه فعل قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع" فيقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجبا للرفع إذا كان الفعل معربا وهو الفعل المضارع نحو (يكتب) و(كتب) فعل ماض، والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الإعراب، فلما لم يستحق شيئا من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنا قلنا هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الإعراب.

السابع: المعارضة، وهو أن يعارض بعلة مبتدأة، والأكثرون على قبولها لأنها وقفت العلة، وقيل : لا تقبل لأنها تصد لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسؤول لا السائل. مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين: "إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثاني، لأن الأول سابق على الفعل الثاني، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أولى لقوة الابتداء

والعناية به. فيقول البصري : هذا معارض بأن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أولى. وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل .

فهذه الأوجه السبعة في الاعتراض على الاستدلال بالقياس وهي مقابلة النص بالقياس، والتعليق على العلة ضد المقتضى، والقول بالموجب، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيح العلة والنقض، والمعارضة.

الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال[٣٤]:

عقد الأنباري الفصل العاشر في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال، وهو أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال، مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر. والجواب أن يبين أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا.

وفي **الفصل الحادي عشر في ترتيب الأسئلة[٣٥]** يقول: اعلم أن علماء الجدل اختلفوا في ذلك، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة بل له أن يوردها كيفما شاء، لأنه جاء مستفهما مستعلما ، وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض، ثم المعارضة. وإنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة، لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار بالعلة ، والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل. ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها ، لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة. ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال.

---

(٣٤) الإغراب ٦٣.

(٣٥) السابق ٦٤.

وهنا نجد الأنباري يبين كيف يكون ترتيب الأسئلة، وهل تأتي بدون ترتيب أم أن الصواب مجيئها مرتبة، فعلى هذا يبدأ بفساد الاعتبار إلى المعارضة التي كانت في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

وفي **الفصل الثاني عشر في ترجيح الأدلة**(٣٦) يذكر أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل والآخر القياس.أما الترجيح في النقل فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن، فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر، مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـــ(كما) إذا كانت في معنى (كيما) بقول الشاعر(٣٧):

اسمعْ حديثاً كمَا يوماً تحدِّثَهُ عن ظهرِ غيبٍ إذا مَا سائلٌ سألا

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوما تحدثه) بالرفع ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل بن سلمة الضبي، فإنه كان يرويه بالنصب، وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أعلم وأضبط". ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله.

وأما الترجيح في المتن: فأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة، مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف من غير عوض بقول الشاعر(٣٨):

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذَّاتِ هل أنت مخْلِدِي

فيقول له البصري: الرواية (أحضرُ) بالرفع وهو القياس .

وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من نقل أو قياس . فأما الموافقة للنقل فنحو ما تقدم، وأما الموافقة للقياس فمثل أن يقول الكوفي: " إن (إن)

---

(٣٦) الإغراب ٦٥.

(٣٧) البيت من البسيط وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨، والإنصاف ٥٨٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/١٠، والشاهد فيه"كما تحدثه" حيث استدل الكوفيين على أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد "كما" على أن أصل "كما" كيما، فحذفت الياء تخفيفا وما زائدة غير كافة.

(٣٨) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢،والإنصاف ٥٦٠/٢، وخزانة الأدب ٩١١/١، والشاهد فيه قوله "أحضر" حيث روي بالرفع على حذف "أن" الناصبة وارتفاع الفعل بعدها وروي بالنصب بإضمار "أن".

تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها" فيقول له البصري: " هذا فاسد، لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز، وأما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال.

ونرى في هذا الكتاب من الأصول في علم الجدل ما لا نجده في كتاب آخر فقد تناول الآداب والضوابط التي تضبط الخلاف والجدل النحوي. والأنباري يعد هذه الاعتراضات من أصول الجدل النحوي ويأتي بالأمثلة والشواهد ليبرهن على صحة كلامه، فالاعتراض على السماع والقياس واستصحاب الحال هو فن الجدل، وهذا يدل على أن للجدل أصولا وقواعد ينبغي السير عليها وعدم الاعتراض عليها.

وأما كتابه لمع الأدلة فهو كتاب في أصول النحو، تحدث فيه عن أصول النحو وفائدته، وعن أقسام أدلة النحو من النقل والقياس واستصحاب الحال ... ويعد هذا الكتاب فتحا كبيرا في علم أصول النحو، حيث لم يسبق بكتاب مثله في تنظيمه وترتيبه وتأليفه، حتى ألف السيوطي كتابه الاقتراح في علم أصول النحو. وفيما يأتي سنتناول أصول النحو وأولها النقل.

الفصل الثاني: النقل

ذكر الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك وكذلك استدلالاتها، وأول هذه الأصول والأدلة عنده النقل، وعرفه بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[٣٩].

فيشترط في الكلام المنقول أن يكون فصيحا وأن يكون منقولا نقلا صحيحا وأن يكون كثير الاستعمال، وذلك بأن يتواتر عدد كبير في نقله ، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بـــ(لن) والنصب بـــ(لم).وقرئ في الشواذ (أَلَمْ نَشْرَحَ)(٤٠) بفتح الحاء، وكالجر بـــ (لعل) نحو(٤١) :

(٣٩) لمع الأدلة ٨١.

(٤٠) سورة الشرح آية ١. قرأ الجمهور نشرح بجزم الحاء وقرأ أبو جعفر بفتحها وخرجه ابن عطية على أنه ألم نشرحن فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا. البحر المحيط ٤٨٧/٨.

..... لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ

وقال[٤٢]:

علَّ صُروفَ الدهرِ أو دولاتِهَا

وكنصب بعضهم جزأي (لعل) و(ليت) قال[٤٣]:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

وقال[٤٤]:

فليت أبا قابوسَ ما ذرَّ شارقٌ أميراً لنا أو ليتَ غيرَ أميرِ

وككسر نون (من) مع لام التعريف نحو (من الغلام) وضم نون (عن) معه نحو (عن الرجل) وكإدغام نحو(ردن) في رددن وتركه مع لام التعريف في أربعة عشر حرفا أولها التاء وآخرها النون إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ.

والنقل ينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد. فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم. وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به. وأما شرط التواتر فقد ذهب العلماء إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب. وأما شرط نقل الآحاد فيشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله.

والأنباري يسمي هذا الأصل النقل، بينما يُطلق عليه السماع كذلك، فاللفظان مترادفان، "ولعل ابن الأنباري آثر النقل ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر

---

(٤١) البيت من الطويل، وهو لكعب الغنوي في الأصمعيات ٩٦، ولسان العرب (ع ل ل) ،وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠، والشاهد فيه قوله:"لعل أبي المغوار" حيث جر ب"لعل" على لغة عقيل. ويروى لعل ابا المغوار ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠/١، والشاهد فيه قوله"عل" وهي لغة في لعل، وجر "صروف" على لغة بعض العرب الذين يجرون ب"لعل".

(٤٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١، وخزانة الأدب ٢٣٤/١٠، والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ والخبر في لغة بعض العرب.

(٤٤) البيت من الطويل، والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

منقولة ومصادر معقولة ، أما المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر، إذ الأمر منوط بالنقل دون تدخل للعقل فيه، وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما إذ لا يكونان إلا بإعمال العقل... ولعله آثر أيضا مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل فالنقل أعم بهذا وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"(٤٥).

والسماع هو الكلام الذي ارتضاه علماء اللغة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وكلام العرب من الشعر والنثر. فمصادر السماع ثلاثة: القرآن الكريم وقراءاته. والحديث النبوي الشريف ورواياته. وكلام العرب شعرا ونثرا. وتفصيل هذه المصادر التي ذكرها الأنباري في أصول النحو وأدلته كما يأتي .

أولا: القرآن الكريم وقراءاته:

كان القرآن الكريم ولا يزال المصدر الأول والأوحد الذي لا يأتيه الريب والشك من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾(٤٦) وقال عز من قائل : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٤٧).

فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ولا خلاف بين العلماء قاطبة على فصاحة القرآن الكريم وحجية النص القرآني، فقد كان المنهل العذب الذي استقى منه النحاة شواهدهم ، فهم مجمعون على أنه من أصح الشواهد وأصدقها.

وكان علماء النحو الأوائل يستدلون بآياته في مصنفاتهم وكتبهم، فنجد سيبويه ومن بعده من علماء اللغة والنحو يستشهدون بالقران الكريم وقراءاته المختلفة، وإن اختلفت مواقفهم من القراءات القرآنية، والقراءات جمع قراءة وهي مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنا بمعنى تلا فهو قارئ. وفي الاصطلاح هي علم بكيفيات أداء كلمات القرآن من تخفيف وتشديد واختلاف في ألفاظ الوحي في الحروف"(٤٨) والقرآن الكريم أنزل على

(٤٥) أصول النحو العربي محمود نحلة ٣١ دار العلوم العربية بيروت ط ١.

(٤٦) سورة البقرة آية ٢.

(٤٧) سورة الحجر آية ٩.

(٤٨) لمحات في علوم القرآن لمحمد الصباغ ص ١٠٧ ط بيروت ١٩٧٤.

سبعة أحرف كما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم :" إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"(٤٩).

فالهدف هو التيسير على العباد في تلاوتهم بما يوافق لغتهم، وما جرت عليه عاداتهم، ولو كلف الناس بقراءة واحدة لاشتد الأمر عليهم، ولكن الله خفف على خلقه بهذه الأحرف السبعة في قراءاتهم وعباداتهم تيسيرا لهم وتخفيفا عليهم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾(٥٠) قال مكي القيسي :" ويقرأ كل قوم على لغتهم وعلى ما يسهل عليهم من لغة غيرهم"(٥١).

وقد اشترط العلماء للقراءة الصحيحة ثلاثة أركان:

أولها : صحة السند. ثانيها: موافقة العربية ولو بوجه. ثالثها: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

والركن الأساسي الذي عليه العلماء هو صحة السند وتواتره ، وأما الثاني والثالث فالغالب أنهما أضيفا ليتكون من الثلاثة ما ينطبق تمام الانطباق على القراءات العشر المتواترة وليخرج من القراءات ما لم يوافق المصحف العثماني(٥٢).

يقول ابن الجزري في النشر: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"(٥٣).

---

(٤٩) ينظر صحيح البخاري ٥٦٢/٦، مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل ط١ ، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

(٥٠) سورة القمر آية ١٧.

(٥١) الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي القيسي ٥٩.

(٥٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢٠ للإمام نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم. مقدمة المؤلف

(٥٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٥، دار الكتب العلمية ط،١.

والركن الثاني وهو موافقة العربية ولو بوجه من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها.... قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان (بَارِئْكُمْ و يَأْمُرْكُمْ)(٥٤) لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له فقال: والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وآخذ به .. وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها(٥٥).

والركن الثالث وهو موافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾(٥٦) في البقرة بغير واو ﴿ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (٥٧) بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه ولو احتمالا أي ما يوافق الرسم ولو تقديرا إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة وقد تكون تقدير وهو الموافقة احتمالا(٥٨) .

فإذا اختل الركن الأول وهو صحة السند كانت القراءة باطلة، وإذا اختل الركن الثاني وهو موافقة العربية كانت القراءة ضعيفة، وإذا اختل الركن الثالث وهو موافقة الرسم العثماني كانت القراءة شاذة ، وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلا باختلال الركن الأول.

---

(٥٤) سورة البقرة آية ٥٤، وسورة البقرة آية ٦٧.

(٥٥) النشر في القراءات العشر ١٦/١.

(٥٦) سورة البقرة آية ١١٦.

(٥٧) سورة فاطر آية ٢٥.

(٥٨) النشر في القراءات العشر ١٦/١.

وقد اختلف موقف النحاة في القراءات القرآنية بين مؤيد ومعارض، فمنهم من ترك الاحتجاج بها ما لم تخالف مذهبهم، ومنهم من يرى الاعتماد عليها في الاستشهاد النحوي مطلقا، ونجد للأنباري شواهد قرآنية كثيرة، وقد يستشهد ببعض القراءات القرآنية للترجيح بين الكوفيين والبصريين في بعض مسائل الخلاف ومن ذلك:

- مسألة ما يجوز من الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر:

يرى الكوفيون فيها أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو:" في الدار زيد قائما فيها. ويرى البصريون أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، ومن حجج الكوفيين النقل يقول الأنباري نقلا عنهم: " أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[٥٩] فقوله تعالى: ﴿خالدين﴾ منصوب بالحال، ولا يجوز غيره. وقال تعالى:﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [٦٠] ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يروا عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع"[٦١].

ويعترض الأنباري على الكوفيين بقوله :" فلا حجة لهم في هاتين الآيتين، إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ونحن نقول به . وقولهم إنه لم يرو عن أحد من القراء بالرفع ، فوجب أنه لا يجوز ، قلنا لا نسلم ، فإنه قد روي عن الأعمش أنه قرأ ﴿خالدون فيها﴾ بالرفع **على أن هذا الاستدلال فاسد، وذلك لأنه ليس من الضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء لا يكون كلاما جائزا فصيحا،** ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر نحو "ما زيد بقائم وما عمرو ذاهب" إلا فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة فكذلك ها هنا"[٦٢]

---

(٥٩) سورة هود آية ١٠٨.

(٦٠) سورة الحشر آية ١٧.

(٦١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٨/١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر.

(٦٢) الإنصاف ١/ ٢٥٩ .

والأنباري موافق للبصريين في هذه المسألة ويرى أنه لا حجة في الآيتين إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع وإنما فيهما ما يدل على جواز النصب . والجواب على هذا الاعتراض أن دليل الوجوب إجماع القراء على النصب، ولم يرو فيهما أن أحدا قرأ بالرفع فدل على تعين النصب. ويمكن أن يرد على هذا الاعتراض بعدم التسليم بعدم رواية الرفع فقد أثبتها غير واحد من العلماء وهي قراءة الأعمش(٦٣) .

ولا يلزم من عدم ورود القراءة بوجه ما عدم جوازه وفصاحته، وقد أجاز الفراء الرفع في المسألة وإن جعله مرجوحا قال:﴿خالدين فيها﴾ نصب،ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز(٦٤).

- مسألة هل تكون (إلا) بمعنى الواو

يرى الكوفيون أن (إلا) تكون بمعنى الواو، ويرى البصريون أنها لا تكون بمعنى الواو، وحجة الكوفيين مجيئه كثيرا في كتاب الله وكلام العرب ويقول الأنباري ردا على الكوفيين:" وأما قراءة من قرأ ﴿إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (٦٥) فإن صحت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن (إلى) تكون بمعنى (مع) فليس لكم فيه أيضا حجة تدل على أن (إلا) تكون بمعنى الواو، لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرا جدا وهذا مما لا خلاف فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأه (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى (مع) وقراءة من قرأ (إلا) بالتشديد بمعنى لكن (٦٦).

وهو هنا موافق للبصريين ويرى أن هذه القراءة إن صحت فليس فيها حجة تدل على أن إلا بمعنى الواو، لأن إلا استثناء منقطع والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة،

- مسألة هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها؟

ذهب الكوفيون إلى أن نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها جائز ومنعه البصريون.

---

(٦٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤٦، دار السرور بيروت لبنان.

(٦٤) معاني القرآن للفراء ١٤٦/٣.وينظر مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٦٥، د. محمد السبيهين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٦٥) سورة البقرة آية ١٥٠.

(٦٦) الإنصاف١/ ٢٧٢.

ومن حجج الكوفيين النقل ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ (٦٧) فنقل فتحة همزة الله إلى الميم قبلها.

وقال الانباري ردا عليهم في هذه القراءة:" وأما قراءة جعفر ﴿وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا﴾ فضعيفة في القياس جدا والقراء على خلافها، على أنها لا حجة لهم فيها وذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها وها هنا ليس ما قبلها ساكنا وإنما هو متحرك، لأن التاء من الملائكة متحركة ، فهذا احتجاج في غير محل الخلاف.

والثاني : أن هذا لا تقولون به، فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها.

والثالث: أنا نقول: إنما ضمت هذه التاء إتباعا لضمة الجيم في ﴿اسجدوا﴾ وذلك من وجهين، أحدهما: أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيها بضمة التاء في قراءة من قرأ ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾(٦٨) بإتباع ضمة التاء ضمة الراء، لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة، ونحو هذا الإتباع قراءة من قرأ أيضا ﴿جَنَّاتٍ وَعُيُونِنْ ادْخُلُوْهَا ﴾(٦٩) بضم التنوين إتباعا لضمة الخاء من (ادخلوها) وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب. والثاني : أنه اتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر في قراءة الحسن البصري﴿ الحَمْدِ لِلهِ ﴾(٧٠) فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، وكقولهم (مِنْتِنٌ) بكسر الميم، والأصل فيه (مُنتِن) بضم التاء والأصل فيها الكسر إتباعا لضمة الميم كقراءة ابن أبي عبلة ﴿ الحَمْدُ لُلهِ ﴾ بضم اللام والأصل فيها الكسرة إتباعا لضمة الدال. وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال"(٧١) .

والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله. ويعترض عليهم بقوله: وإن سلم لكم ما ادعيتموه من أن (إلى) تكون بمعنى (مع) فإنه لا يلزم أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى.

---

(٦٧) سورة البقرة آية ٣٤.

(٦٨) سورة يوسف آية ٣١.

(٦٩) سورة الحجر آية ٤٧ – ٤٨.

(٧٠) سورة الفاتحة آية ٢.

(٧١) الإنصاف ٢/ ٧٤٤.

ويقول الأنباري في المسألة نفسها ردا على الكوفيين:" أما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ألمَ الله﴾ فلا حجة لهم فيه، لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين ــ وهما الميم واللام من الله ــ وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها، وهذا عندي باطل، لأنه لو كان التحريك في قوله﴿الم اللهُ﴾(٧٢) لسكونها وسكون الياء قبلها لكان يجب أن تكون متحركة في قوله ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾(٧٣) فلما كانت ساكنة دل على أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة والياء تعد بكسرتين فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات وذلك ثقيل جدا فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات(٧٤).

وهنا يعارض السماع بالسماع ويرد هذه القراءة بقراءة أخرى، فيرى أن الميم حركت لالتقاء الساكنين وهما الميم من ألم واللام من الله ، لا كما زعم بعضهم أن الساكنين هما الميم وما قبلها.

يقول :" وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب ﴿مُرِيْبَنَ الَّذِي﴾(٧٥) فإن الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الذي) وإنما حركت لالتقاء الساكنين وهما التنوين واللام من الذي، وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل.. فعدل عن هذه القراءة عن الكسر لئلا يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات.. على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من﴿الرَّحِيْمَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٧٦) لأنها لا إمام لها على أنه لا وجه للاحتجاج بها، لأن فتح الميم فتحة إعراب لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعني.."(٧٧).

(٧٢) سورة آل عمران آية ١–٢.
(٧٣) سورة البقرة آية ١–٢.
(٧٤) الإنصاف ٢/٧٤٣.
(٧٥) سورة ق آية ٢٥–٢٦.
(٧٦) سورة الفاتحة آية ١–٢.
(٧٧) الإنصاف ٢/ ٧٤٣.

وهنا يصف هذه القراءة بأنها لا إمام لها ولا يجوز لأحد أن يقرأ بها، وكأنه يطعن في سند هذه القراءة بوصفه لها بأنها لا إمام لها. بأن يكون قارئ هذه القراءة غير موثوق بقراءته والجواب أن يبين له طريقا آخر.

- مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

يرى الكوفيون جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ويمنعه البصريون، وقد احتج الكوفيون بقراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٧٨] ورد الأنباري عليهم بقولة " والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ثم يقول معتذرا لابن عامر " وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو"[٧٩] .

وهنا يطعن في صحة هذه القراءة بموافقته للبصريين، والبصريون يرون أنها وهم من القارئ وإن الذي دعا ابن عامر إليها أنه رأى في مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوبا بالياء فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو كلمة "أولادهم".

والجواب عن هذا الاعتراض من وجوه عدة [٨٠]:

أولا: فصاحة ابن عامر وعربيته فهو من كبار التابعين وقراءته حجة وقد قرأ على كبار الصحابة قبل فشو اللحن .

ثانيا: اشتهار ابن عامر بالضبط والإتقان وأحد شيوخه الذين عول عليهم عثمان ابن عفان رضي الله عنه وهو من سادات التابعين.

ثالثا: أجاب العلماء على هذا الاعتراض بأن هذه القراءة لا تخالف القياس، فقد اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور:

١. كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

٢. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

---

(٧٨) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(٧٩) الإنصاف ٤٣٦/٢.

(٨٠) ينظر مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٢٦٦.

٣. كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية.
رابعا: الأصل في القراءة السماع، فلا اجتهاد فيها إذا ما صح سندها، فلا ينبغي أن يظن أن الأئمة السبعة اختار كل واحد منهم حرفا قرأ به اجتهادا ورأيا من لا نقلا وسماعا.

ثانيا: الحديث الشريف

المصدر الثاني من مصادر الاستدلال في اللغة هو الحديث النبوي الشريف، وعلى الرغم من جعل علماء النحو الحديث المصدر الثاني للاحتجاج باللغة إلا أنهم لم يجعلوه وحده المصدر في الاحتجاج، وإنما جاؤوا به لتقوية شواهدهم القرآنية والشعرية، وتعليلهم لذلك أن الحديث روي بالمعنى ولم يرو باللفظ، والأمر الثاني أن اللحن وقع كثيرا فيه، لأن رواته كانوا غير عرب يقول السيوطي:"أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد دونها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث(٨١).

واختلف النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام : قسم منع الاستشهاد به مطلقا، وقسم أجاز مطلقا ، وقسم ثالث توسط في الاستشهاد به بين القسمين السابقين.

أما الذين منعوا فكانوا أغلب النحاة واحتجوا كما سبق ذكره بأمرين

الأول: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى

والثاني: أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا من الأعاجم. يقول ابن الضائع فيما نقله عنه السيوطي:" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة ــ كسيبويه وغيرهــ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز

(٨١) الاقتراح للسيوطي ٤٠ المكتبة الفيصلية ط ١.

النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب"[٨٢] .

وأما الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث فأغلبهم اللغويون وأصحاب المعاجم، وأما من احتج منهم بالحديث فقد قيل إن من أوائل من أقدم منهم على ذلك الزمخشري بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت، وكذلك ابن خروف[٨٣]، ونقل السيوطي عن ابن الضائع قوله:" كان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى"[٨٤]

وعلى رأس المجيزين لرواية الحديث ابن مالك وتبعه ابن هشام فهم يرون الاحتجاج بالحديث الشريف استنادا إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم خير من نطق بالضاد فكلامه أفصح كلام على الإطلاق، وقد نقل السيوطي رد أبي حيان على موقف ابن مالك من الحديث الشريف بقوله: " قد أكثر هذا المصنف ــ يعني ابن مالك ــ من الاستدلال بما وقع في الأحاديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره[٨٥]، وقال في موضع آخر:" والمصنف ــ يقصد ابن مالك ــ قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء"[٨٦] .

وأما المتوسطون فعلى رأسهم أبو الحسن الشاطبي فهو يرى أن الحديث الشريف ينقسم قسمين أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه معانيه لا نقل ألفاظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

---

(٨٢) السابق ٤٣.

(٨٣) أصول النحو ٢٣٩، محمد سالم صالح.

(٨٤) الاقتراح ٥٤.

(٨٥) السابق ٤٠.

(٨٦) السابق ٤٢.

والثاني: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها ، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتابه إلى همدان:" أن لكم فراعها ووهاطها وعزازها، تأكلون علافها وترعون عفاءها، لنا من دفئهم وصرامهم ما سلموا بالميثاق والأمانة، ولهم من الصدقة الثلب والناب والفصيل والفارض والداجن والكبش الحوري وعليهم فيها الصالغ والقارح. وكتابه إلى وائل بن حجر الذي فيه في التيعة شاة لا منوطة الألياط ولا ضناك إلى آخر ما كتب عليه السلام"(٨٧).

ثم قال:" وابن مالك رحمه الله لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا إلا أن ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك حتى قال ابن الضائع: لا أدري هل يأتي بها بانيا عليها أم هي لمجرد التمثيل، هذا معنى كلامه، وكأن ابن مالك بنى ــ والله اعلم ــ على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا، وهو قول ضعيف يرده المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم ... فالحق أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب ..."(٨٨) .

وهكذا نرى النحاة يحيدون في مجملهم عن الحديث الشريف وهو رافد مهم من روافد اللغة وعلتهم في ذلك أن الحديث النبوي قد دخله اللحن من نقل الأعاجم ، وكان من المفترض أن لا يحيدوا عنه، فكلام العرب كذلك قد دخله اللحن ومع ذلك فهو في الحقيقة المصدر الأول في الاحتجاج ، فلو أن النحاة استعانوا بالحديث الشريف الصحيح المتصل السند في استنباط القواعد النحوية لوجدوا رافدا ثرا ونبعا غزيرا في اللغة لا يجدون مثله في كلام العرب. ورأي الشاطبي يمثل المنهج الوسط في ذلك فيرى أن الأحاديث التي تدل على فصاحته صلى الله عليه وسلم كان ينبغي الاستدلال بها أما الألفاظ التي دخلها اللحن أو التي رويت بالمعنى فينبغي تركها والإغضاء عنها.

وعندما نستعرض موقف الأنباري من الاستدلال بالحديث الشريف نجده يذكر في كتابه لمع الأدلة في انقسام النقل أن النقل ينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة

(٨٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٤٠٢، للشاطبي، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى.
(٨٨) السابق ٣/٤٠٤.

القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٨٩].

فالأنباري يجيز الاحتجاج بما تواتر من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أجاز الاحتجاج بالقرآن الكريم وكلام العرب وعندما نستعرض موقفه العملي في الاحتجاج نرى موقفه يختلف في ذلك والأحاديث التي وردت في استدلالاته قليلة ومنها ما يأتي:

- مسألة هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل

يرى الكوفيون أن (إن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، والبصريون يرون أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل يقول الأنباري: " فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد ، ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح ... فأما الحديث كاد الفقر أن يكون كفرا" فإن صح فزيادة أن من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"[٩٠]

وهنا نراه يعترض على متن الحديث وذلك بالطعن في رواية راوي الحديث، ويرى أن (أن) زيادة من كلام الراوي وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وهذا ما يخالف قواعد العربية فالرسول عليه الصلاة والسلام أفصح من نطق بالضاد والصواب أن خبر كاد يأتي مجردا من أن.

- مسألة علة بناء الآن

ذهب الكوفيون إلى أن ا"لآن" مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين أي حان وبقي الفعل على فتحته ، ومذهب البصريين أنه مبني لمشابهته اسم الإشارة ، يقول الأنباري ردا على الكوفيين :" وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال فليس بمشبه له، لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ولا تدخل عليها الألف واللام لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام "[٩١] .

---

(٨٩) لمع الأدلة ٨٣.

(٩٠) الإنصاف ٢/ ٥٦٧.

(٩١) السابق ٢/ ٥٢٣.

- مسألة فعل الأمر معرب أو مبني

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى من حرف المضارعة نحو افعل معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، ومن أدلة الكوفيين قوله عليه الصلاة والسلام: " ولتزره ولو بشوكة" أي زره، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه "لتأخذوا مصافكم" أي خذوا وقال صلوات الله عليه مرة أخرى :" لتقوموا إلى مصافكم" أي قوموا"[٩٢] ثم قال: " وقوله صلوات الله عليه ولتزره ولتأخذوا ولتقوموا وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعة ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا حذف حرف المضارعة وهو علة وجود الإعراب فيه فقد زالت العلة، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا "[٩٣].

ثالثا: كلام العرب نثرا وشعرا

المصدر الثالث من مصادر اللغة العربية هو كلام العرب شعره ونثره، وقد استعان علماء النحو بهذا المصدر في تقعيد قواعدهم وكان بحق هو المصدر الأول أو المعتمد عليه عند النحاة " ولقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر، وذلك بأن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم وحفظت أنسابهم والقلب إليه أنشط والذهن له أحفظ واللسان له أضبط"[٩٤] و " ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره"[٩٥].

لقد وضع النحاة أسسا وضوابط في جمع المادة اللغوية ليستنبطوا منها قواعد اللغة ووضعوا لها حدودا زمانية ومكانية ، فحددوا زمانا معينا لأخذ اللغة وهو زمن الاحتجاج باللغة ، كما حددوا أماكن معينة يأخذون اللغة عن أهلها:

الحدود المكانية:

وضع العلماء حدودا مكانية لأخذ اللغة عن أربابها، وذلك بالرحلة إليهم أو بمشافهة من وفد من الأعراب عليهم، يروى أن الكسائي بعد أن أحاط بعلم أهل الكوفة رحل إلى

---

(٩٢) الإنصاف ٢/٥٢٥.

(٩٣) السابق ٢/٥٤١.

(٩٤) أصول النحو العربي ٥٧، د. محمد عيد ، عالم الكتب ط٤.

(٩٥) العمدة في محاسن الشعر لابن رشيق ١/٢٠، ط ١٣٤٤.

الخليل بن أحمد في البصرة ليأخذ عنه ، فلما أعجبه علمه سأله عن مصدر هذا العلم فقال الخليل من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[٩٦] فقد كان العلماء يرحلون إلى البادية لجمع اللغة من مصادرها النقية الصافية التي سلمت من اللحن والخطأ.

وقد حدد العلماء القبائل التي يؤخذ عنها لفصاحتها ولسلامة لغتها والقبائل التي لا يؤخذ عنها لاختلاط أهلها بالأعاجم يقول الفارابي في كتابه (الألفاظ والحروف): " والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[٩٧].

ثم يقول: " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[٩٨] .

ثم ذكر القبائل التي لم يؤخذ عنها وذلك إما لمخالطتهم من حولهم وإما لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم.

الحدود الزمانية:

ويقصد بها الفترة الزمنية التي حددها النحاة للأخذ عن العرب، وقد قسمها النحاة إلى طبقات أربع:

الطبقة الأولى: طبقة الجاهليين، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس والأعشى والنابغة.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد وحسان بن ثابت رضي الله عنه.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين وهم الشعراء الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق ويطلق عليهم (المتقدمون).

---

(٩٦) ينظر تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٣٤٧/١٣ تحقيق بشار عواد معروف ،دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٢٢هـ ت ٢٠٠١م.

(٩٧) الألفاظ والحروف للفارابي ١٤٧، دار المشرق ، بيروت.

(٩٨) السابق ١٤٧.

الطبقة الرابعة: طبقة المولدين وهم الشعراء الذين جاءوا بعد المتقدمين كبشار بن برد وأبي نواس ويطلق عليهم (المحدثون).

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ذكر ذلك البغدادي في الخزانة[٩٩] .

وقال ابن رشيق في العمدة :" كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ــ يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ــ فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[١٠٠].

وقال السيوطي: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه"[١٠١] .

لقد اهتم علماء اللغة في وضع الضوابط والشروط لنقل اللغة وحددوا ذلك بزمان معين ينتهي عنده الاحتجاج بالمنثور منها وهو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية، كما حددوا زمانا للشعر منها ينتهي بابن هرمة، يقول الدكتور محمد سالم: "ومعنى ذلك أنه كانت هناك وقفتان، الأولى عند منتصف القرن الثاني حيث قبلت جميع المرويات النثرية قبل ذلك، ثم تأتي الفترة ما بين منتصف القرن الثاني والقرن الرابع فيفرق النحاة فيها بين المنقول عن أهل البدو والمنقول عن

---

(٩٩) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٦/١، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٤.

(١٠٠) العمدة ٥٦/١.

(١٠١) الاقتراح ٥٤.

أهل الحضر، حيث نظروا في المنقول فإن كان عن أهل البادية قبلوه وجعلوه حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر رفضوه، ثم تأتي الوقفة الثانية عند القرن الرابع الهجري حيث ينقطع هذا السيل من السماع، فلا يؤخذ عن حضري أو بدوي بعده إذ اعتبر القرن الرابع نهاية عصر الفصاحة والاستشهاد"(١٠٢) .

ويعد أبو البركات الأنباري من المكثرين من الاستشهاد بالشواهد الشعرية والنثرية ونجده يعتمد في كتابه الإنصاف على شعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ونراه في بعض المسائل يقول: وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وسعة الكلام(١٠٣). فالكثرة من أهم ما يستدل به المستدل، ويقول في موضع آخر: "والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى"(١٠٤) وكذلك يقول "والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى فكذلك ها هنا"(١٠٥) والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير(١٠٦).

وقد استعان الأنباري بالاعتراض على الاستدلال بالنقل في الإسناد والمتن، ثم بين أوجه الاعتراض عليهما ، ومن الاعتراض على الاستدلال على الإسناد ما يأتي في المسائل الآتية:

أولا: المطالبة بإثبات الإسناد

- مسألة هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد (لكي) وبعد حتى

الكوفيون يجيزون جئت لكي أن أكرمك فتنصب أكرمك بكي، وأن توكيد لها ولا عمل لها، والبصريون يمنعون إظهار (أن) بعد شيء من ذلك بحال، ومن حجج الكوفيين النقل، قال الشاعر (١٠٧):

أَردْتَ لكيمَا أنْ تطيرَ بقربتِي فتترُكَهَا شنًّا ببيداءَ بلْقَعِ

ورد عليهم الأنباري بقوله:"أما البيت الذي أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

---

(١٠٢) أصول النحو ٢٥٤.

(١٠٣) الإنصاف ١٢٧/١.

(١٠٤) السابق ٣٣٥/١.

(١٠٥) السابق ٧٧٧/٢.

(١٠٦) السابق ٤٣١/١.

(١٠٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢، وأوضح المسالك ١٥٤/٤، وخزانة الأدب ١٦/١، والشاهد فيه قوله"لكيما أن" فإن "كي" هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون "أن" مؤكدة لها.

أحدها: أن البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة.
والوجه الثاني: أن يكون قد أظهر (أن) بعد (كي) لضرورة الشعر، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام.
والوجه الثالث: أن يكون الشاعر أبدل أن من كيما لأنهما بمعنى واحد كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه..."(١٠٨).
وهنا يقرر الأنباري أن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائلة ، ويردف بأن الشاعر قد أظهر أن بعد كي لضرورة الشعر، ثم يبين أن الشاعر أبدل أن من كيما لأنهما بمعنى واحد، والأنباري جمع في هذا المثال الطعن في الرواية والمطالبة بإثبات الإسناد وضرورة الشعر وتأويل الشاهد.

ثانيا: الطعن في الإسناد

- مسألة هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم

وأصل هذه المسألة أن الكوفيين يرون أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون ويرى البصريون أن ذلك غير جائز .
ويرى الكوفيون أنه يجوز جمعه بالواو والنون لأنه في التقدير جمع طلح لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة نحو قول الشاعر(١٠٩):

..... **وعقبةُ الأعقابِ في الشهرِ الأصَم**

فكسره على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون، ويقول الأنباري ردا عليهم: " وأما ما استشهدوا به... **فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه** لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه(١١٠).

---

(١٠٨) الإنصاف ٥٨٢/٢.
(١٠٩) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٠/١، وخزانة الأدب ١٠/٨، والشاهد فيه قوله:الأعقاب في جمع عقبة، مما يدل على جواز جمع نحو "طلحة" جمع سلامة، لأنه كسر "عقبة" على أعقاب، وحيث كسر مثله يجوز تصحيحه علة مذهب الكوفيين.
(١١٠) الإنصاف ٤٢/١.

والأنباري يرفض مذهب الكوفيين ويرى أن ما استدلوا به شاذ وقليل لا يؤخذ به، حيث يطعن في إسناده، ونراه يرد مذهب الكوفيين باعتماده على الشذوذ والقلة وأن ما قالوه ليس له تعلق بما وقع الخلاف فيه وينتصر لمذهب البصريين الذين يمنعون ذلك.

- مسألة زيادة لام الابتداء في خبر لكن

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس.

وقد رد عليهم الأنباري بقوله " وأما قوله[١١١]:

ولكنَّني من حبِّها لكَميدُ

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا **لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم** ، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر "إن" ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه"[١١٢] .

ـــ مسألة إعراب الاسم الواقع بعد "مذ" ومنذ"

مذهب الكوفيين أن (مذ، ومنذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، ومذهب البصريين أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجرورا بهما والأنباري مخالف للكوفيين ويقول ردا عليهم: " أما قولهم " إنهما مركبتان من من وإذ قلنا : **لا نسلم ، وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل،** وقولهم :إن من العرب من يقول في منذ منذ بكسر الميم قلنا: أولا هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من إن وإذ، وإنما لاهي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر والضم أفصح فأما أن تدل على أنها مركبة من (من) وإذ فكلا"[١١٣].؟

وهنا يطعن الأنباري في رواية الكوفيين من أن منذ مركبة من من وإذ ولا يوجد دليل يدل على صحة ما قالوه، وقولهم مِنذ لغية نادرة شاذة لا يعرج عليها .

---

(١١١) البيت من الطويل، وفي خزانة الأدب ١٦/١، والشاهد فيه دخول اللام على خبر "لكن" عند الكوفيين.

(١١٢) الإنصاف ١/ ٢١٤.

(١١٣) السابق ٣٩٢/١.

- مسألة هل تكون "سوى" اسما أو تلزم الظرفية

مذهب الكوفيين أن"سوى" تكون اسما وتكون ظرفا ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفا ، واستدل الكوفيون بشواهد شعرية وقد رد عليهم الأنباري بقوله :" وأما ما أنشدوه من قول الشاعر(١١٤).

..... **إذا جلسُوا منَّا ولا منْ سوائِنَا**

وقول الآخر(١١٥):

..... **وما قصدتْ منْ أهلِها لسوائِكا**

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة "غير" في حال الضرورة لأنها في معنى "غير" ، **وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجها...** وأما قول الآخر(١١٦):

..... **أَفيْها كَانَ حَتفِي أَمْ سِوَاهَا**

فليس "سواها" في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها"، وإنما هو منصوب على الظرف لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، **وإنما هذا شيء تبنونه على أصولكم** في جواز العطف على الضمير المخفوض... وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال "أتاني سواؤك" فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان **وهي رواية شاذة غريبة** فلا يكون فيها حجة"(١١٧) .

وهنا يطعن في إسناد هذه الرواية ويرفض الاحتجاج بما يتفرد به راوٍ واحد. فيشكك في رواية الفراء عن أبي ثروان، كما أنه يؤول رواية الكوفيين .

---

(١١٤) البيت من الطويل، وهو للمرار العجلي في خزانة الأدب ٤٣٨/٣، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١، والشاهد فيه وضع "سواء" موضع "غير" وإدخال من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا.

(١١٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٩، والكتاب ٣٢/١، ولسان العرب (س و ا)، والشاهد فيه قوله:"لسوائكا" حيث خرجت "سوى" عن الظرفية فجرت باللام .

(١١٦) البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ٤٣٨/٢، والشاهد فيه قوله:"أم سواها" حيث خرجت سوى عن الظرفية ، فوقعت في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في فيها لا، والتقدير أم في سواها.

(١١٧) الإنصاف ١٣٢/١.

الاعتراض على المتن:

أولا: اختلاف الرواية:

- مسألة عمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، ومن حجج الكوفيين قول طرفة[١١٨]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدِي

فنصب أحضر لأن التقدير فيه:أن أحضر فحذفها وأعملها مع الحذف ، ويقول الأنباري معترضا على الكوفيين:" وأما قول طرفة ... فالرواية عندنا على الرفع وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بـــ"أنْ" فنصب على طريق الغلط ... وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه "[١١٩].

وهنا يؤيد المذهب البصري ويرى أن الرواية بالرفع،وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض [١٢٠].

ويرد على احتجاج الكوفيين برواية النصب، وأن الرواية الصحيحة هي الرفع، ومن رواه بالنصب رواه على ما يقتضيه القياس عنده مع الحذف فلا يكون فيه حجة. وهنا اختلفت الرواية والاعتراض قائم على الطعن في الرواية.

- مسألة مجيء كما بمعنى كيما

مذهب الكوفيين أن "كما" تأتي بمعنى "كيما" وينصبون ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع، ومذهب البصريين أنها لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها، وقد

---

(١١٨) سبق تخريج هذا البيت.

(١١٩) الإنصاف ٥٦٥/٢.

(١٢٠) ينظر الاقتراح ١٢١.

احتج الكوفيون بشواهد شعرية كثيرة وقد فندها الأنباري بقوله:" أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه لأنه روي [١٢١]:

..... كما أُخَفِّرُها .....

بالرفع لأن المعنى جاءت كما أجيئها، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم، واختار الرفع في هذا البيت وهو الرواية الصحيحة. وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضا لأن الرواية[١٢٢]:

..... لكَي يحسبُوا أنَّ الهَوى حيثُ تنظُرُ

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضا لأن الرواية فيه بالتوحيد

لا تظلِمِ الناسَ كَمَا لاَ تُظْلَمُ[١٢٣]

... وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضا لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية

كما يوماً تحدثُهُ[١٢٤] .....

بالرفع كقول أبي النجم[١٢٥]:

قلتُ لشيبانَ ادْنُ من لقائِهِ كمَا تُغَدِّي القومَ مِن شِوَائِهِ

---

(١٢١) البيت من المنسرح ، وهو لصخر الغي الهذلي في الإنصاف ٥٨٥/٢، وخزانة الأدب ٢٢٤/١٠، والشاهد فيه مجيء "كما" بمعنى "كيما" المؤلفة من كي الناصبة وما الزائدة غير الكافة، وهذا على المذهب الكوفي، ويروى برفع "أخفرها" ولا شاهد على هذه الرواية.

(١٢٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠١، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ولجميل بثينة في ديوانه ٩٠، على اختلاف في الرواية، والشاهد فيه قوله"كما يحسبوا" حيث جاءت "كما" حرف نصب على مذهب الكوفيين والمبرد، وعلى مذهب الأنباري الرواية لكي يحسبوا ولا شاهد على هذه الرواية.

(١٢٣) الرجز لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه كما لا تظلموا على مذهب الكوفيين من أن كما يجوز أن ينتصب الفعل المضارع بعدها على أن أصلها كيما فحذفت الياء تخفيفا، والأنباري يرى أن أصل الرواية بالتوحيد وعليه تكون الكاف للتشبيه أو التعليل وما كافة أو مصدرية وهي مع الفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

(١٢٤) البيت من البسيط، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨، والإنصاف ٥٨٨/٢، وخزانة الأدب ٢٢٤/١٠، والشاهد فيه قوله "كما تحدثه حيث استدل به الكوفيون على أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد "كما" على أن أصل "كما" كيما فحذفت الياء تخفيفا، وما زائدة غير كافة، والرواية عند البصريين "تحدثُه " بالرفع ولا شاهد فيه.

(١٢٥) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٥٠١/٨، والشاهد فيه قوله "كما تغدي" حيث وقع الفعل بعد "كما" التي هي كاف التشبيه الموصولة بـــ "ما" ووقع الفعل بعدها كما فعل بـــ"ربما" والكوفيون يجعلونها بمنزلة "كي" ويجيزون النصب بها.

... ولم يروه أحد "كما يوما تحدثه" بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوبا وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أقوم منه بعلم العربية.

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح والأظهر فيه:

يُقَلِّبُ عينيهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ(١٢٦) .....

على أنه لو صح ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حدود الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة(١٢٧) .

والأنباري يرفض هذه الأبيات ويرى أنها لم ترو بالرواية الصحيحة ، وإن صحت روايتها فلا تكون حجة، ويرى أن رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ، والبصريون اتفقوا على أن الرواية "كما يوما تحدثه " بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى، ووصف البيت الأخير بالتكلف والقبح. وهكذا يعترض الأنباري على شواهد الكوفيين عن طريق الطعن في روايتهم، وأن هذه الرواية قائمة على الشذوذ والقلة فليس فيها حجة، وهي أمثلة تدل على ارتيابه في المنقول وبخاصة إذا كان للكوفيين.

- مسألة هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا.

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. ومن حجج الكوفيين النقل والقياس وقد خالفهم الأنباري في ذلك وقال معترضا عليهم :" لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة وذلك لشذوذها وقلتها في بابها، **إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها،**

---

(١٢٦) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٩٨، وفي خزانة الأدب ٢٢٤/١٠، والشاهد على رواية الكوفيين "كما لأخافه" باعتبار أن "كما" تأتي بمعنى "كيما" إلا أنه أدخل اللام توكيدا، ولهذا المعنى كان الفعل المضارع "أخافه" منصوبا، وهذا شاذ عند البصريين، ورواية الديوان:

رأيت بريدا يزدريني بعينه تأمل رويدا إنني من تأمل

ولا شاهد على هذه الرواية.

(١٢٧) الإنصاف ٢/ ٢٩٢.

وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل لا على التأكيد"(١٢٨).

ثانيا: الاستدلال بما لا يقول به

- مسألة إعراب المثنى والجمع على حدِّه

ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب ، وقد خالفهم الأنباري وقال ردا عليهم:" هذا القول فاسد ، وذلك لأن قولهم: إن هذه الحروف تدل على الإعراب، لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، **وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان**"(١٢٩).

وهنا اعترض الأنباري على استدلال الأخفش والمبرد والمازني بما لا يقولون به فبطل بذلك استدلالهم

- مسألة تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو "تصبب زيد عرقاً" فذهب بعضهم إلى جوازه، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز، واحتج الكوفيون بالقياس فقالوا: وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، قالوا ولا يجوز أن يقال: **تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم، ولا تقولون به فكيف يجوز الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به؟** لأنا نقول: كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا، إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر، فبقينا فيما عداه على الأصل، وجاز لنا أن تستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به، لأنكم تقولون به فصح أن يكون إلزاما عليكم.

---

(١٢٨) السابق ٤٥٦/٣.

(١٢٩) الإنصاف ٣٥/١.

ورد الأنباري عليهم بقوله: وأما قولهم: إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة قلنا الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأن المنصوب في ضرب زيد عمرا منصوب لفظا ومعنى، وأما المنصوب في "تصبب زيد عرقا" فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى فبان الفرق بينهما.

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه، **لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته !** (١٣٠).

وهنا استدل الكوفيون بما لا يقولون به فبطل بذلك استدلالهم في هذه المسألة.

- مسألة اللام الأولى في "لعل" زائدة أو أصلية

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة، وقد خالف الأنباري البصريين وقال في معرض الرد عليهم: " وأما قولهم:" إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في "لكن" وهما حرفان، فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى" قلنا: هذا فاسد، **لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد**، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة لا والكاف هناك، كما بينا فساد زيادة اللام ها هنا وكلاهما قول باطل ليس له حاصل(١٣١).

ولقد أطلق الدكتور فاضل السامرائي على هذا النوع من الاستدلال "الإلزام بالمؤدي" وهو أن يؤدي قول المعارض إلى ما لا يؤمن به فيبطل قوله(١٣٢).

ثالثا: المشاركة في الدليل:

- مسألة هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف

ومذهب الكوفيين أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، والأنباري مؤيد للكوفيين في هذه المسألة ويقول ردا على البصريين: " فإن قالوا: الكلام به يتحصل القانون دون الشعر، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف ومالا ينصرف، لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام، قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون

(١٣٠) السابق ٨٣٢/٢.

(١٣١) الإنصاف ٢٢٧/١.

(١٣٢) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ١٨٩، وينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ٤٩٣.

الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام(١٣٣).

وهنا يؤيد الأنباري الكوفيين ويستدل بالمشاركة في الدليل في إبطال أدلة البصريين .

- أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضرب ضربا ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه وحجة البصريين أنه يسمى مصدرا والمصدر الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلما سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل(١٣٤) .

فيقول له الكوفي " لا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه، لأنا نقول: لا نسلم، بل سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا: مركب فاره ومشرب عذب، أي مركوب فاره ومشروب عذب، والمراد به المفعول لا الموضع، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا(١٣٥) .

والأنباري يخالف الكوفيين ويقول ردا عليهم :"قولهم إن المراد به المفعول لا الموضع كقولهم : مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب فاره ومشروب عذب قلنا هذا باطل من وجهين:

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه.

والثاني: أن قولهم"مركب فاره ومشرب عذب" يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة كما يقال"جرى النهر" والنهر لا يجري وإنما يجري الماء فيه..(١٣٦)

وهنا شارك الكوفي البصري في الدليل ورد الأنباري على الكوفيين استدلالهم.

---

(١٣٣) الإنصاف ٢/٥٢٠.

(١٣٤) أسرار العربية ١٧١.

(١٣٥) الإنصاف ١/٢٣٦.

(١٣٦) الإنصاف ١/ ٢٤٣.

رابعا: التأويل

- مسألة إبراز الضمير إذا جرى الخبر على غير من هو له

مذهب الكوفيين أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له لا يجب إبرازه ومذهب البصريين أنه يجب إبرازه، ومن حجج الكوفيين قول الشاعر(١٣٧):

وإن امرأ أسرى إليكَ ودونَه من الأرض موماةٌ وبيداءُ سملقُ
لمحْقوقَةٌ أن تستجيبي دعاءَه وأن تعلمي أنَّ المعـــانَ موفقُ

فترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال: "محقوقة أنت". وقال الآخر(١٣٨):

يرَى أرْباقَهُم متقلِّديهَـــــا كمـــا صدِئَ الحديدُ على الكماةِ

فترك إبرازه ولو أبرزه لقال: "متقلديها هم" .

وقال الأنباري ردا على الكوفيين: أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه، لأنه محمول على الاتساع والحذف، والتقدير: لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه، **وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به.** وأما البيت الثاني فلا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه **حذف المضاف وأقام المضاف أليه مقامه** كما قال تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(١٣٩) أي أهل القرية... فعلى هذا يكون قد أجرى قوله متقلديها وهو اسم فاعل على ذلك المحذوف فلا يفتقر إلى إبراز الضمير(١٤٠) .

وهنا يؤول ما جاء به الكوفيون والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١٣٧) البيتان من الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ٢٧٣، ولسان العرب (ح ق ق) وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٢، والشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له، إن أمن اللبس، فإن قوله "لمحقوقة" خبر عن اسم إن وهو في المعنى للمرأة المخاطبة ولم يقل لمحقوقة أنت.

(١٣٨) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٩/١، ولسان العرب (خ ض ع) ، وخزانة الأدب ٢٩١/٥. والشاهد فيه قوله"متقلديها" فهذه الكلمة وقعت مفعولا ثانيا ليرى، والأصل في المفعول الثاني ليرىأن يكون خبر مبتدأ، وأن يكون المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر، والخبر هنا جارٍ على غير مبتدئه، لأن "متقلديها" وصف للابسي الأرباق، لا للأرباق نفسها، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال:"متقلديها هم".

(١٣٩) سورة يوسف ٨٢.

(١٤٠) الإنصاف ٦١/١.

- مسألة نعم وبئس فعلان هما أم اسمان

ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان، ومن أدلة الكوفيين دخول حرف الجر عليهما، قال حسان بن ثابت(١٤١):

الستُ بنِعمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيتَهُ أخا قلَّةٍ أو معدمَ المال مُصْرِمَا

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال"نعم السيرُ على بئس العَيرُ، وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابي بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك فقال: والله ما هي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء وبرها سرقة... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية.

وقد أول الأنباري شواهد الكوفيين وقال معترضا عليهم: " ... دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة لأن الحكاية فيه مقدرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته.. والتقدير في قولك الست بنعم الجار يؤلف بيته ألست بجار مقول فيه نعم الجار، وكذلك التقدير في قول بعض العرب "نعم السير على بئس العير" ، نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وكذلك التقدير في قول الآخر" والله ما هي بنعم المولودة" والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة... إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، ثم حذفوا الصفة التي هي "مقول" وأقاموا المحكي مقامها، لأن القول يحذف كثيرا كما يذكر كثيرا... فدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديرا"(١٤٢) ".

" وأما قولهم أن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فنقول المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت"(١٤٣).

---

(١٤١) البيت من الطويل ، ومن شواهد الخزانة ٣٨٩/٩، والشاهد فيه "بنعم الجار" فإن الكوفيين يرون أن "نعم" اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

(١٤٢) الإنصاف ١١٢/١.

(١٤٣) السابق ١/ ١١٧.

خامسا: المعارضة

- مسألة أي الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا

ذهب الكوفيون إلى أن أيهم إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب نحو"لأضربن أيَّهُم أفضل، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وقال الأنباري معترضا على استدلال الكوفيين بما حكي عن أبي عمر الجرمي أنه قال: خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول: ضربت أيُّهُمْ أفضل، قلنا: هذا يدل على أنه ما سمع أيهم بالضم وقد سمعه غيره، والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان ــ وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة ــ أنه أنشد:(١٤٤)

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فسلِّم على أيُّهم أفضلُ

برفع أيهم فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها(١٤٥).

- مسألة حاشى في الاستثناء فعل أو حرف

ذهب الكوفيون إلى أن حاشى في الاستثناء فعل ماض ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، واحتج الكوفيون على فعليته بأنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف، وقد رد عليهم الأنباري بقوله:" الجواب عن هذا من وجهين:أحدهما: أنا لا نسلم أنه دخله الحذف، فإن الأصل عند بعضهم في حاشى حاش بغير ألف وإنما زيدت فيه الألف.... والوجه الثاني:أنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وقولهم: إن الحرف لا يدخله الحذف قلنا: لا نسلم، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في ربَّ ربَ بالتخفيف، وقد قرئ به قال الله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾(١٤٦)." (١٤٧).

- مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضرب ضربا، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وقد احتج الكوفيون

---

(١٤٤) البيت من المتقارب ، وهو لغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١، والشاهد قوله"على أيهم" حيث جاءت "أي" اسما موصولا مضافا ، وصلتها محذوفة ، والتقدير :أيهم هو أفضل، ولهذا بنيت على الضم .

(١٤٥) الإنصاف ٧١٥/٢

(١٤٦) سورة الحجر آية ٢

(١٤٧) الإنصاف ٢٤٨/١.

بقولهم: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم.

وقد رد عليهم الانباري بقوله:" ما ذكرتموه **معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها** نحو ويله وويحه وويهه وويسه وأهلا وسهلا ومرحبا ... فإن هذه المصادر كلها لم تستعمل أفعالها، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا، فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلا ، **فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال**(١٤٨).

ويتبين من الأمثلة السابقة أن الأنباري يستعين بهذه الاعتراضات باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة فيحشد لهذه المنقولات كل ما يستطيع من أوجه الاعتراض، فإن لم يصلح هذا الاعتراض صلح الآخر، وكأن المسألة عنده عملية جدلية محضة يرد بها على معارضه متى وجد إلى ذلك سبيلا(١٤٩).

الفصل الثالث: القياس

القياس في اللغة بمعنى التقدير والمساواة: وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه (١٥٠).

وعرفه الأنباري بتعريفات عدة فقال:(هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة)(١٥١) وإن اختلفت ألفاظها.

ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، فأركانه أربعة: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلة تجمع بينهما، وحكم ثابت للمقيس عليه.

وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد(١٥٢).

---

(١٤٨) السابق ٢٤١/١.

(١٤٩) ينظر أصول النحو ٥٠٧.

(١٥٠) بيان المختصر في علمي الأصول والجدل ٢٢٩/٢.

(١٥١) لمع الأدلة ٩٣.

(١٥٢) ينظر لمع الأدلة ٩٣، الإصباح في شرح الاقتراح ١٨١، د. محمود فجال، دار القلم ، دمشق ط١.

والقياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.

ويرى أبو البركات الانباري أن النحو كله قياس ويقول لمن أنكر القياس:" اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"(١٥٣).

فالعلاقة وثيقة بين النحو والقياس في نظرة ، ومن أنكر القياس فهو منكر للنحو نفسه ويقول مؤكدا هذا المعنى:" ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به، ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه"(١٥٤).

ويرد الانباري قول من يقول إن النحو يثبت استعمالا ونقلا لا قياسا وعقلا بقوله:" هذا باطل لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي " كتب زيد" فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو أعجميا نحو زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة. فأنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له. ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعا به، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبا به ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورا به وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزوما به، وإذا

(١٥٣) لمع الأدلة ٩٥.

(١٥٤) السابق ٩٥.

كان ذلك متعذرا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال، وما يفضي إلى محال محال"(١٥٥).

ويؤكد الانباري هذا المعنى وهو أن النحو لا يثبت بالنقل والاستعمال وإنما يثبت بالقياس والعقل ويبين السر في ذلك وهو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس وأقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا(١٥٦).

ويبين الانباري الفرق بين اللغة والنحو فاللغة وضعت وضعا نقليا لا عقليا واقتصر فيها على ما ورد به النقل فلذلك لم يجز إجراء القياس فيها على عكس النحو يقول " فلو قلنا إن النحو ثبت نقلا لا قياسا وعقلا لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول، وذلك مخالف للمعقول"(١٥٧).

ثم يذكر الانباري الشُبَه التي تورد على القياس والاعتراض عليه من ثلاثة أوجه(١٥٨):

أحدها: لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه، لما كان حمل أحدها الآخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم.

والوجه الثاني من الاعتراضات: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة، فإن ما لم يسم فاعله

(١٥٥) لمع الأدلة ٩٩.

(١٥٦) السابق ٩٩.

(١٥٧) السابق ١٠٠.

(١٥٨) السابق ١٠٠.

وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس.

والوجه الثالث من الاعتراضات أنهم قالوا : لو كان القياس جائزا لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام، لأن الفرع قد يأخذ شبها من أصلين مختلفين إذا حمل كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لا يجوز، فإن (أن) الخفيفة المصدرية تشبه (أن) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه، و(أن) المشددة معملة وأن (ما) المصدرية غير معملة، فلو حملنا (أن) الخفيفة على (أن) المشددة في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملا وغير معمل في حال واحدة وذلك محال خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه. والفعل لما لم يخرج عن أصله قوي في بابه، فبما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل مالا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين ولقوته في بابه وعدم نقله عن أصله.

وقد رد الأنباري على هذه الاعتراضات والشبه، فقال في معرض رده على الاعتراض الأول: إنه ظاهر الفساد، لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولا على الآخر أن يكون المحمول خارجا عن أصله إلى شبه المحمول عليه، فالمحمول أضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه، والمحمول عليه أقوى لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف. وعلى هذا يخرج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب. وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله إلى شبه الحرف ضعف في بابه، والحرف لما لم يخرج عن أصله قوي في بابه ، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله، وكذلك أيضا ما لا ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه، والفعل لما لم يخرج عن أصله قوي في بابه، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل مالا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله.

فإن قيل: وما الدليل على خروج الاسم عن بابه إلى شبه الحرف وخروج الاسم الذي لا ينصرف عن بابه إلى شبه الفعل؟ قلنا : " أما الدليل على خروج الاسم المبني عن بابه إلى شبه الحرف فهو أن الاسم المبني يشبه الحرف نحو الاسم الموصول إنما بني لأنه لا يفيد بكلمة واحدة ولا خلاف في أن الأصل في الاسم أن يفيد مع اسم واحد أو فعل واحد نحو" زيد قائم، وقام زيد" فلما كان الاسم الموصول لا يفيد بكلمة واحدة كالحرف دل على أنه قد خرج عن بابه إلى شبه الحرف" وأما الدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف خرج عن بابه إلى شبه الفعل فذلك أن مالا ينصرف إنما منع من الصرف لوجود علتين من العلل التسع .... ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أن يكون فيه علة من العلل التسع ، لأنها كلها فروع كما أن الفعل فرع فإذا اجتمع منها علتان في اسم علمنا أنه قد خرج إلى شبه الفعل(١٥٩).

ويرد على الاعتراض الثاني وهو أن القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، وما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر . فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع. فهو يراه كذلك ظاهر الفساد لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو يوجب غلبة الظن ، والافتراق الذي ذكرتموه إنما هو افتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة ، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا أثر في الحكم بحال، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه(١٦٠).

ويرد على الاعتراض الثالث وهو أنه لو كان القياس جائزا لكان ذلك يؤدي إلى تناقض الأحكام فيقول :"هذا ظاهر الفساد أيضا لأنه لا يمكن أن يلحق بأقواهما وأكثرهما شبها. لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه، بل لا بد من أن يزيد أحدهما

(١٥٩) لمع الأدلة ١٠١.

(١٦٠) لمع الأدلة ١٠٣.

على الآخر فلا يؤدي ذلك إلى تناقض الأحكام، وعلى هذا يخرج ما مثلتم من حمل (أنْ) الخفيفة المصدرية على (أنّ) المشددة المصدرية في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل، فإن (أنْ) الخفيفة وإن أشبهت (أن) المشددة في المصدرية كما أشبهت (ما) في المصدرية، إلا أ، شبهها لـــ (أنّ) المصدرية أكثر من شبهها لـــ(ما) المصدرية لأنها أشبهتها لفظا ومعنى وإن كان لفظها ناقصا مخففا . والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن يقول :" إن أن يقوم زيد يعجبني" كما يقبح أن يقول :" إن أن زيد قائم يعجبني" في معنى "إن قيام زيد يعجبني" . وأما (ما) فإنها أشبهتها معنى لا لفظا فلهذا كان حملها على (أن) أولى من حملها على (ما) على ما بينا(١٦١).

أقسام القياس

قسم الانباري القياس إلى ثلاثة أقسام: قياس علة ،وقياس شبه، وقياس طرد(١٦٢).

فأما **قياس العلة** فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة وذلك مثل أن يحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، ويستدل على صحة العلة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول.

فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال:" والدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء وعدمه لعدمها، ألا ترى أنها قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية.

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء (كيف؟)و(أين؟) و (أيان؟) و(متى؟) لتضمنها معنى الحرف، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال:" الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا. فإن قيل ومن أين زعمتم أن الأصول تشهد أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا (أياً) مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت كيف وأخواتها ؟ قيل إنما بقوا (أيّاً) وحدها على إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيها على أن الأصل في الأسماء الإعراب كما أنهم بقوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد مع

(١٦١) السابق ١٠٤.

(١٦٢) السابق ١٠٥.

مشابهة الاسم الموجبة للإعراب على البناء تنبيها على أن الأصل في الأفعال البناء، على أنهم قد قالوا: إنما أعربوها حملا على نظيرها (جزء) ونقيضها (كل). وبنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد لأن نون التوكيد أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء. على أن (أيا) جاءت شاذة في بابها ، والشواذ لا تورد نقضا على القواعد المطردة ، ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفا نحو (باب، ودار، وعصا ، وقفا) والأصل فيها (بَوب، ودور، وعصو ، وقفو) فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ولا يجوز أن يورد (القود) و(الحوكة) نقضا لشذوذه في بابه فكذلك ها هنا.

وأما **قياس الشبه** فهو معمول به عند أكثر العلماء. وقياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم. وبيان ذلك أنك تقول(يقوم) فيصلح للحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال كما أنك تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه فقد شابه الاسم والاسم معرب، فكذلك ما شابهه. أو يدل على إعرابه بأن تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم والاسم معرب فكذلك هذا الفعل. وبيانه أنك تقول: " إن زيدا ليقوم" كما تقول : "إن زيدا لقائم" و(قائم) معرب ، فكذلك ما قام مقامه. أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة ، والأسماء المشتركة معربة فكذلك ما أشبهها. أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك: (يضرب) على وزن ضارب، وكما أن (ضاربا) معرب فكذلك ما أشبهه.

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعدم الشياع، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني: هي دخول لام الابتداء عليه، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث الاشتراك والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه.

وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس، لأن

الاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف، وكذلك أيضا كان اللبس يقع في نحو " ما أحسن زيدا " إذا كنت متعجبا ، و"ما أحسن زيد؟ " إذا كنت مستفهما،و" ما أحسن زيدٌ" إذا كنت نافيا، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي، فأعربوا لإزالة اللبس، وليس هذا المعنى موجودا في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه. إلا أن الفرق بينه وبين قياس الطرد.

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة، لأن قياس العلة أنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن. وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه، ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية، ولم ينكر ذلك منهم منكر ولا غيره مغير ، لكان ذلك كافيا.

وأما **قياس الطرد** فهو معمول به عند كثير من العلماء وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن على أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقينا أن ليس إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن مالا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من إخالة أو شبه. والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة أو أنه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور، الا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها في محل آخر؟ فيقول دعواي أنها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه، وإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعا؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة ، فإذا قيل له : فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ؟ فيقول : كونها

علة ، فإذا قيل له وما الدليل على كونها علة؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دورا .

وقد ذهب قوم على أنه حجة، واختلفوا على ذلك بأن قالوا :" الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود ها هنا . وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة . وربما حرروا عبارة وقالوا: نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه .

ويرد أبو البركات الانباري على أصحاب هذا الرأي فيقول: " وهذا ليس بصحيح : فأما قولهم الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض فلا حجة لهم فيه فإنهم جعلوا الطرد دليلا على صحة العلة وادعوا هنا أن العلة نفسها فليس من ضرورة أن يكون دليلا على صحة العلة وأن يكون هو العلة، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد، لأن الطرد نظر بأن بعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن يبينوا العلة ثم يطردوها، وقولهم: إن عجز المعارض دليل على صحة العلة، فرد عليه بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها. وقولهم : نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه، ورد بقوله: هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد، فإن ما فيه إخالة أو شبه لم يكن حجة لكونه قياسا لقبا وتسمية، وإنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن ، وليس ذلك موجودا ها هنا فوجب أن لا يكون حجة"[١٦٤].

ونجد في كتاب الإنصاف وغيره من كتب الأنباري أنه يعتمد على الجدل النحوي في القياس، وذلك بالاعتراض على الاستدلال بالقياس ، وهي في سبعة أوجه، وهي كما ذكر سابقا

أولا: فساد الاعتبار:

- مسألة هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف

ومذهب الكوفيين كما سبق أنهم يجيزون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ومذهب البصريين أنه لا يجوز واحتجوا بأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو جاز ترك الصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ويؤدي كذلك إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، والأنباري موافق للكوفيين، ويرد على البصريين

(١٦٤) لمع الأدلة ١١١.

بقوله :"والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس"[١٦٥].

ففي هذه المسألة استدل البصريون بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وقد بين الأنباري الجواب على الاعتراض بفساد الاعتبار بأن تتكلم عليه بما هيئت من الاعتراضات على النقل، وتبين أن ما توهم معارضا ليس كذلك[١٦٦] .

- مسألة عامل النصب في الخبر بعد ما النافية

ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، واحتج الكوفيون بأن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة، والأنباري مخالف لهم وقال معترضا عليهم:" أما قولهم إن القياس يقتضي أن لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١٦٧] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[١٦٨] "[١٦٩] .

وهنا استدل بفساد الاعتبار وذلك بتقوية المنقول على القياس، وهكذا فالجواب عن فساد الاعتبار لا يكون بالرجوع إلى النصوص المعترض بها وإنما يكون بالطعن في تلك النصوص المنقولة باستخدام أحد الأساليب المعروفة للاعتراض على النقل[١٧٠].

ثانيا: فساد الوضع

- مسألة التعجب من البياض والسواد

ومذهب الكوفيين في هذه المسألة جواز استعمال ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان، ومن حجج الكوفيين القياس، وإنهم أجازوا ذلك لأنهما أصلا

(١٦٥) الإنصاف ٥١٤/٢.
(١٦٦) الإغراب ٥٥.
(١٦٧) سورة يوسف آية ٣١.
(١٦٨) المجادلة آية ٢.
(١٦٩) الإنصاف ١٦٦/١.
(١٧٠) أصول النحو ٥٢٢.

الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك.

ويرد الأنباري على الكوفيين بقوله:" وأما قولهم: إنما جوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع قلنا هذا لا يستقيم، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها "ما أفعله ، وأفعل منه" لأنها لازمت محالها فصارت كعضو من الأعضاء فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود على ما تزعمون بل هي مركبة من البياض والسواد، فإذا لم يجز مما كان متركبا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى"(١٧١).

ويجاب على هذه المسألة بفساد الوضع وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى، والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك، ويبين أن يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر(١٧٢).

- مسألة أفعل في التعجب اسم أو فعل

مذهب الكوفيين أن أفعل في التعجب اسم ، ومذهب البصريين أنه فعل ماض، واحتج الكوفيون بالقياس بأنه فعل جامد لا يتصرف، واعترض الأنباري على استدلالهم بقوله:" فإن قالوا: هذا يبطل بنعم وبئس، فإنهما للمبالغة في المدح والذم، كما أن التعجب موضوع للمبالغة وإنهما لا يتصرفان، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما. قلنا هذا الإلزام على مذهبكم ألزم، لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب، فهلا جاز فيها التصغير كما جاز فيه؟ فإن قلتم: إن ذلك لم يسمع من العرب، قلنا كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة..... فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم، فلهذا لم يجز تصغيرهما بخلاف فعل التعجب على ما بينا "(١٧٣).

وهنا يعترض الأنباري على الكوفيين بفساد الوضع، والجواب أن يبين عدم الضدية، أو يسلم له ذلك ويبين أن يقتضي ما ذكره من وجه آخر.

---

(١٧١) الإنصاف ١/١٥٥.

(١٧٢) الإغراب ٥٦.

(١٧٣) الإنصاف ١/١٤٣.

- مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

مذهب الكوفيين أن الأسماء الستة معربة من مكانين، ومذهب البصريين أنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، والأنباري مؤيد للبصريين ومخالف للكوفيين، ويقول ردا عليهم:" وأما قولهم :إنما أعربت هذه الأسماء من مكانين لقلة حروفها قلنا : هذا **ينتقض** بغد ويد ودم، فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد"(١٧٤)

وهنا علق على العلة ضد المقتضى وهو ما يعرف بفساد الوضع. والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ، ويبين أن يقتضي ما ذكره من وجه آخر.

- مسألة عامل النصب في المفعول معه

الكوفيون يرون أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو "استوى الماء والخشبة"، والبصريون يرون أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، والزجاج يرى أنه منصوب بتقدير عامل، والأنباري مخالف للزجاج، وقال معترضا عليه: " وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير، ولابس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا هذا باطل، لأن الفعل لا يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببا في عدمه، وهل ذلك إلا **تعليق على العلة ضد المقتضى** "(١٧٥).

وهنا صرح الأنباري بالاعتراض بفساد الوضع وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى.

<u>ثالثا: القول بالموجب</u>

- مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو "لولا زيد لأكرمتك" وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء، والأنباري هنا مؤيد للكوفيين ويقول معترضا على أدلة البصريين:" وأما قولهم :إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، ولولا حرف غير

(١٧٤) السابق ١/٣٣.

(١٧٥) الإنصاف ١/ ٢٤٩.

مختص .قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص"[١٧٦].

وهنا اعترض على البصريين عن طريق القول بالموجب، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول بالموجب[١٧٧].

- مسألة العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر ، وذهب البصريون إلى منع ذلك، ويقول الأنباري معترضا على أدلة الكوفيين:" وأما قولهم أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" فكذلك مع "إن" .قلنا الجواب على هذا من وجهين.. والوجه الثاني: أنا نسلم أن "لا" تعمل في الخبر كإن، ولكن إنما جاز ذلك مع "لا" دون "إن" ، وذلك لأن "لا" ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما "إن" فإنها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز "[١٧٨].

وهنا يعترض الأنباري على الكوفيين عن طريق القول بالموجب ، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب.

- مسألة إن بعد ما نافية مؤكدة لما أو زائدة

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا وقعت بعد "ما" نحو ما إن زيد قائم فإنها بمعنى ما ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة، وقد علق الأنباري على مذهب الكوفيين بقوله:" أما قولهم إنها تكون بمعنى ما قلنا نسلم أنها تكون بمعنى "ما" في موضع ما، فأما ما احتجوا به فأكثره **نقول بموجبه**، إذ لا نمنع أن تقع في بعض المواضع بمعنى ما"[١٧٩].

وهنا يعترض الأنباري على البصريين عن طريق القول بالموجب، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب.

---

(١٧٦) السابق ٧٥/١.

(١٧٧) الإغراب ٥٦.

(١٧٨) الإنصاف ١٩٤/١.

(١٧٩) السابق ٦٣٧/٢.

رابعا: المنع للعلة:

- مسألة ناصب المضارع بعد لام التعليل

ذهب الكوفيون إلى أن لام "كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن" نحو "جئتك لتكرمني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقدرة بعدها والتقدير: جئتك لأن تكرمني، ويقول الأنباري معترضا على قول الكوفيين:" أما قولهم: إنما قلنا إنها هي الناصبة، لأنها قامت مقام كي، وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها. قلنا لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير "أن" لأنها حرف جر وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير "أن" أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها، لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير "أن" حرف جر كما أن اللام حرف جر، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أن "كي" في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أن" فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير "أن" (١٨٠).

وفي هذه المسألة يعترض على الاستدلال بالقياس عن طريق منع العلة، والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع(١٨١) .

ويقول في المسألة نفسها:" وأما قولهم إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية قلنا: لا نسلم أنها تفيد الشرط، وإنما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم، فيجزم باللام كما يجوز بإن لأجل المشابهة التي بينهما"(١٨٢) .

- مسألة بناء غير مطلقا

ذهب الكوفيون إلى أن "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا"، وذلك نحو "ما نفعني غير قيام زيد" و"ما نفعني غير أن قام زيد". وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن. واعترض الأنباري على استدلال الكوفيين بقوله:" أما قولهم إنها في معنى "إلا" فينبغي

---

(١٨٠) الإنصاف ٢/٥٧٧.

(١٨١) الإغراب ٥٨.

(١٨٢) الإنصاف ٢/ ٥٧٧.

أن تبنى قلنا :هذا فاسد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال"زيد مثل عمرو" فيبنى "مثل" على الفتح لقيامه مقام الكاف، لأن قولك "زيد مثل عمرو" في معنى " زيد كعمرو" ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه، وأما قول الشاعر(١٨٣) :

لمْ يمْنع الشَّربَ منْها غير أنْ نطقت حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ

فنقول: لا نسلم أنه بني لأنه قام مقام "إلا"، وإنما بني "غير" لأنه أضافه إلى غير متمكن، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب"(١٨٤).

وهنا اعترض على استدلال الكوفيين عن طريق منع العلة ، والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

خامسا: المطالبة بتصحيح العلة

- مسألة بناء قبل وبعد

ذكر الأنباري اختلاف النحاة في قبل وبعد فقال :" أما قبل وبعد فإنما بنيا لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾(١٨٥) ، وإنما بنيا لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو من وكم ، وقيل إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين ، والقول الصحيح هو الأول(١٨٦).

وهنا رجح القول الأول، واستدل على تصحيح العلة بالتأثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، فقد وجد البناء لوجود هذه العلة وزال لزوالها(١٨٧).

---

(١٨٣) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ٨٥، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣، والشاهد فيه قوله:"غير أن نطقت" حيث أضيف "غير" إلى "أن" فبنيت، وهذا جائز، ويروى غيرُ بالضم بالرفع على الفاعلية.

(١٨٤) الإنصاف ١/ ٢٩٠.

(١٨٥) سورة الروم آية ٤.

(١٨٦) أسرار العربية ٣١، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

(١٨٧) لمع الأدلة ١٠٦.

- مسألة بناء أين وكيف

يقول الأنباري " وأما أين وكيف فإنما بنيا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام، لأن "أين" سؤال عن المكان، و"كيف" سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات(١٨٨).

وقد استدل الأنباري على تصحيح العلة بشهادة الأصول وذلك أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا(١٨٩).

- مسألة بناء الاسم المضمر والمبهم

يقول الأنباري:"فإن قيل فلم بني الاسم المضمر والمظهر دون سائر المعارف؟ قيل: أما المضمر فإنما بني لأنه أشبه الحرف، لأنه جعل دليلا على المظهر، فإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث، فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيا، وأما المبهم، وهو اسم الإشارة فإنما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة،فإن قيل أين حرف الإشارة، قيل :حرف الإشارة وإن لم ينطقوا به إلا أن القياس كان يقتضي أن يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط..إلا أنهم لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم الإشارة وإن لم ينطق به وجب أن يكون مبنيا"(١٩٠)

وهنا استدل الأنباري على تصحيح العلة كذلك بشهادة الأصول بحيث أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا.

سادسا: النقض:

- مسألة أفعل في التعجب اسم أو فعل

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، واحتج الكوفيون بأنه جامد لا يتصرف، وقد نقض الأنباري حجتهم بقوله:" أما قولهم: الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف قلنا: عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم، فإنا أجمعنا على أن "ليس، وعسى" فعلان ومع هذا فإنهما لا يتصرفان"(١٩١) .

---

(١٨٨) أسرار العربية ٣٢.

(١٨٩) ينظر لمع الأدلة ١٠٦.

(١٩٠) أسرار العربية ٣٤٦.

(١٩١) الإنصاف ١٣٨/١.

- مسألة إعراب الأسماء الستة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، واعترض الأنباري على مذهب الكوفيين قائلا:" وأما قولهم : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها . قلنا هذا **ينتقض** بغد ويد ودم، فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد"(١٩٢) .

- مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

مذهب الكوفيين أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، ومذهب البصريين أنها حروف إعراب، ورد الأنباري على الكوفيين بقوله" ... أن هذا **ينتقض** بالضمائر المتصلة والمنفصلة ، فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر وليس تغيرها إعرابا"(١٩٣). وفي هذه المسائل استعان الأنباري بالنقض، والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع، أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ(١٩٤)

سابعا: المعارضة

- مسألة أولى العاملين بالعمل في التنازع

ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى ومن حجج الفريقين القياس. أما الكوفيون فقالوا إن الفعل لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به. ويؤيد ذلك أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم وحجة البصريين أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقض معنى .

ويرد الأنباري على احتجاج الكوفيين بقوله: "وأما قولهم: إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به قلنا: هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر...، وأما قولهم: لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر قلنا أنما

(١٩٢) السابق ٣٣/١.

(١٩٣) السابق ٣٧/١.

(١٩٤) الإغراب ٦٠.

جوزنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب"[١٩٥].

وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل[١٩٦]، والجواب عن المعارضة أن يبطل معارضته بما ذكر من وجوه الاعتراضات أو أن يرجح دليله بوجه من وجوه الترجيحات[١٩٧].

الفصل الرابع: استصحاب الحال

الاستصحاب لغة: طلب المصاحبة، يقال استصحب الشيء إذا لازمه، ويقال استصحبه الشيء سأله أن يجعله في صحبته[١٩٨]، وفي اصطلاح النحويين: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[١٩٩].

كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء[٢٠٠].

ويرى الأنباري أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء وهو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو كيف. وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب، ويكتب، ويركب) وما أشبه ذلك[٢٠١].

ويقول ": وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع ، إذا كان لها

---

(١٩٥) الإنصاف ٩٣/١.

(١٩٦) الإغراب ٦٢.

(١٩٧) السابق ٥٣.

(١٩٨) ينظر لسان العرب (ص ح ب).

(١٩٩) الإغراب ٤٦.

(٢٠٠) السابق ٤٦.

(٢٠١) لمع الأدلة ١٤١.

عوض ولم يوجد ها هنا فبقينا مما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة[٢٠٢].

وعلى الرغم من أن هذا الدليل من الأدلة المعتبرة إلا أنه من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد دليل ثَمّ يقول: " ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم "[٢٠٣]. والمسائل التي اعترض فيها على الاستدلال باستصحاب الحال كثيرة منها:

- مسألة (كم) مركبة هي أو مفردة

الكوفيون يقولون إن أصلها ما زيدت عليها الكاف (كما) والبصريون يقولون إنها مفردة : و"احتجوا بأن قالوا :إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة[٢٠٤].

- مسألة (أو) هل تأتي بمعنى الواو وبمعنى بل

تأتي (أو) بمعنى الواو وبل عند الكوفيين بخلاف البصريين وحجة البصريين استصحاب الحال فيقول:" نحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه[٢٠٥]

ويقول في أسرار العربية :" إنما بني الفعل أولا لأن الأصل في الأفعال البناء"[٢٠٦] .

- مسألة عامل الجزم في جواب الشرط

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون على أقوال ومنها أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط، وقد خالف الأنباري البصريين بقوله" غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين لا

(٢٠٢) الإنصاف١/ ٣٩٦، ١/٣٠٠.
(٢٠٣) لمع الأدلة ١٤٢.
(٢٠٤) الإنصاف ١/٣٠٠.
(٢٠٥) السابق ٢/ ٤٨١.
(٢٠٦) ينظر ٣١٥.

ينفك من ضعف، وذلك لأن فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، وإن له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له(٢٠٧).

- مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء واختلفوا في الخبر على أقوال منها أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وقد رد الأنباري على البصريين بقوله:" غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلوا من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له(٢٠٨).

والاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب يكون بأن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال ، والجواب عن استصحاب الحال أن يبين أن ما توهم دليلا لم يوجد، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا(٢٠٩).

الفصل الخامس: تعارض الأدلة والترجيح بينها

تعارض الأدلة يقصد به تعارض أدلة النحو من النقل والقياس واستصحاب الحال، والترجيح بينها، يقول الأنباري: اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة(٢١٠)، وقال في موضع آخر: اعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل والآخر القياس(٢١١).

يقول د. تمام حسان في التعارض والترجيح في كتابه الأصول :" المقصود تعارض الأدلة وتعارض الأقيسة وترجيح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك ، وإذا تعارضت

(٢٠٧) الإنصاف ٦٠٨/٢

(٢٠٨) السابق ٤٦/١.

(٢٠٩) الإغراب ٦٤.

(٢١٠) لمع الأدلة ١٣٥.

(٢١١) الإغراب ٦٥.

الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو"[٢١٢].

فالترجيح يكون بالميل إلى أحد الدليلين على الآخر وبيان ما فيه من مزية أو قوة لإسقاط دليل الخصم، وهو أسلوب من أساليب الجدل.

فإذا استدل المستدل على مذهبه بدليل فعارضه الخصم بدليل يقتضي ضد مذهبه، لجأ المستدل إلى ترجيح دليله وبيان ما فيه من مزية عن دليل الخصم ليصح استدلاله به ولا يقوى دليل الخصم على إسقاطه[٢١٣].

وقد عقد ابن جني في خصائصه[٢١٤] بابا في تعارض السماع والقياس، كما عقد الأنباري في لمع الأدلة[٢١٥] فصولا في المعارضة، ومعارضة النقل بالنقل، ومعارضة القياس بالقياس، أما السيوطي في كتابه الاقتراح[٢١٦] فزاد على ما ذكره ابن جني والأنباري فصولا أخرى في التعارض والترجيح. والتعارض إما أن يكون بين نقلين، أو بين قياسين. كما ذكر الأنباري وفيما يلي بيان ذلك

معارضة النقل بالنقل

عقد الأنباري فصلا في تعارض النقل بالنقل، قال فيه:" اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما. والترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن.

وأما الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب ب"كما" إذا كانت بمعنى "كيما" بقول الشاعر[٢١٧]:

اسمع حديثا كما يوما تحدِّثَه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فيقول له المعترض: الرواة اتفقوا على أن الرواية " كما يوما تحدثُه " بالرفع ، ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر، فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب.

---

(٢١٢) ينظر ١٨٢

(٢١٣) اعتراض النحويين للدليل العقلي ٤٨٣، د. محمد السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢١٤) ينظر الخصائص ١/ ١١٧، وما بعدها، تحقيق محمد النجار، عالم الكتب، بيروت ط ٣.

(٢١٥) ينظر لمع الأدلة ١٣٥، وما بعدها.

(٢١٦) ينظر الاقتراح ١٢٠، وما بعدها.

(٢١٧) سبق تخريجه.

وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على إعمال "أنْ" مع الحذف من غير بدل بقول الشاعر(٢١٨):

ألا أَيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فيقول له المعترض:"الرواية "أحضرُ" بالرفع وهي على وفق القياس، فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس.

وبيان أن إعمال "أنْ" الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس، أنها إنما عملت على التشبيه ب"أنَّ" المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن "أنّ" المشددة مصدرية، ألا ترى أنك تقول: عجبت من أن زيدا قائم ، فيكون المعنى: عجبت من قيام زيد، وتقول: عجبت من أن يقوم زيد، فيكون المعنى: عجبت من قيام زيد، و"أنّ" المشددة لا تعمل مع الحذف، فإن الخفيفة أولى ألا تعمل لوجهين: أحدهما أن "أن" المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها، ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى، فلأن لا يعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق الأولى.

والوجه الثاني: أن "أنّ" المشددة من عوامل الأسماء، وأن الخفيفة من عوامل الأفعال ، ولا خلاف أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا لم تعمل "أنّ" المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأن لا تعمل "أن" الخفيفة مع الحذف وهي أضعف كان ذلك أولى(٢١٩).

والأنباري هنا أورد تعارض النقل بالنقل والترجيح بين النقلين يكون في الإسناد ويكون في المتن والترجيح في المتن هنا بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس، ومعنى هذا أن تعارض النقل بنقل يعضده قياس أرجح من تعارض النقل بنقل لا يعضده قياس.

معارضة القياس بالقياس

أورد الأنباري فصلا بعنوان" في معارضة القياس بالقياس"، قال فيه:" اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس.

---

(٢١٨) سبق تخريجه.

(٢١٩) لمع الأدلة ١٣٦-١٣٨.

فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله. وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن يستدل الكوفي على أن "أن" تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع، بأنها فرع على الفعل في العمل، فضعفت عن درجته في العمل، فعملت في الاسم النصب ولم تقو على أن تعمل في الخبر الرفع فبقي مرفوعا بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول المعترض: هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وبيان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأنها مشبهة بالفعل، ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه:

أحدها: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف

والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح

والثالث: أنها تلزم الاسم كما أن الفعل يلزم الاسم

والرابع: أنها دخلها نون الوقاية نحو "إنني" كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو "أكرمني"

والخامس: أنها في معنى الفعل لأنها بمعنى "أكدت".

فإذا ذهبتم إلى أنها "تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع" مع قوة مشابهتها الفعل من هذه الأوجه ،ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع،فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا:"إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع" لأنه ليس في الأسماء منصوب إلا مفعول أو مشبه بالمفعول ،ولا خلاف انه لا يوجد مفعول بغير فاعل وكذلك لا يوجد مشبه بالمفعول بغير مشبه بالفاعل" فإن قيل فإن كان كما زعمتم فهلا كان المرفوع المشبه بالفاعل مع "إن" قبل المنصوب المشبه بالمفعول، فإن رتبة الفاعل قبل المفعول؟ قلنا : الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن عمل "أن" فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع.

والوجه الثاني: أن "أن" أشبهت الفعل لفظا ومعنى من الخمسة الأوجه ، فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم: هل هي فعل أو حرف؟

لشبه الفعل. فإن قيل : فالفعل يتصرف وهو لا يتصرف فلا يلتبس بالفعل. قلنا: لنا أفعال لا تتصرف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فكانت تلتبس بهذه الأفعال فلهذا وجب ها هنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع المشبه بالفاعل(٢٢٠).

فالأنباري هنا أورد تعارض القياس بقياس يعضده النقل وهو ما ذكره في تعارض النقل بالنقل حين قال" وأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله".

وهناك أوجه أخرى في تعارض الأدلة لم يذكرها الأنباري وتطرق لها السيوطي في الاقتراح(٢٢١) فقال في التعارض والترجيح: ترجيح لغة على أخرى، إذا تعارض شذوذ ولغة ضعيفة، إذا تعارض القياس والسماع، إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، في تعارض الأصل والغالب، في تعارض أصلين، تعارض الاستصحاب مع دليل آخر، في تعارض قبيحين، إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، إذا تعارض المانع والمقتضى، في القولين لعالم واحد، في ما رجحت به لغة قريش على غيرها، في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين.

وسنعرض من هذه الأوجه تعارض الاستصحاب مع دليل آخر، لمناسبة ما سبق من فصول البحث .

تعارض الاستصحاب مع النقل والقياس

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس رجح السماع والقياس لأن استصحاب الحال من أضعف الأدلة . قال الأنباري" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"(٢٢٢).

يقول د. تمام:" إن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة، فإذا عارضه السماع فالسماع أرجح، لأن ما

(٢٢٠) لمع الأدلة ١٣٨-١٤٠.

(٢٢١) ينظر الاقتراح ١٢٠، وما بعدها.

(٢٢٢) لمع الأدلة ١٤٢.

يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي ، وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح، لأن القياس وإن كان تجريدا فهو حمل على ما قاله العربي "[٢٢٣].

وعليه فإن الأنباري في رسالته "الإغراب" جمع طرق الترجيح بين الأدلة عند التعارض وبين الأسس التي يقوم عليها الترجيح " ونخلص إلى أن " التعارض والترجيح ليس أصلا من أصول النحو وإنما هو عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح، فقد يكون الراجح مرجوحا عند غيره، لخضوع هذه العملية للاجتهاد رغم ما وضعه الأنباري من ضوابط، ولذلك جعله الأنباري من أوجه الاعتراض على الأدلة الثلاثة فهو جزء مما أصله من علم الجدل في النحو"[٢٢٤].

(٢٢٣) الأصول ١٨٣.

(٢٢٤) أصول النحو ٥٣٢.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث نخلص إلى أن الحاجة في درس أصول النحو تهدف إلى الإفادة من البحوث المناظرة له كعلم أصول الفقه وعلم الجدل وغيره من العلوم لفتح آفاق رحبة في طرق البحث النحوي، والاستفادة من هذه الطرق في معرفة أثر علم أصول النحو في غيره وتأثره بغيره من العلوم .

لقد فرق الأنباري بين أصول النحو وعلم جدل الإعراب، فذكر في أصول النحو أدلته التي تفرعت منه فروعه وفصوله، وهي النقل والقياس واستصحاب الحال، وجمع في علم الجدل وسائل الاعتراض على الاستدلال بالأصول الثلاثة باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة، كما وضع فيه التعارض بين هذه الأدلة والترجيح بينها ، كما وضع أصولا للسؤال والجواب وكيفية ترتيب الأسئلة .

وذكر أنه وضع هذين العلمين فقال في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"(٢٢٥).

لقد احتج الأنباري بالنص القرآني وقراءاته، كما أقل من الاحتجاج بالحديث الشريف كشأن غيره من النحاة ، وأكثر من الاحتجاج بشعر العرب ونثره، وقد كان موقفه مشابها لموقف النحاة قبله في نصوص القرآن الكريم فهو وإن كان يحترم القراءات القرآنية إلا أنه يلجأ إلى تأويل القراءة أو المفاضلة بينها وربما يلجأ إلى تضعيف القراءة متهما قارئها باللحن أو الخطأ، أما الحديث الشريف فلم يكن من المكثرين منه، بل كان يأتي به في مواضع قليلة للاستئناس به، وربما خطأ راوي الحديث، وأما كلام العرب بشقيه النثري والشعري فقد فرق بينهما، فجعل الكلام يتحصل به القانون دون الشعر، أما الشعر فيحصل فيه الشذوذ والضرورة، والتزم في الاستشهاد بشعراء الطبقات الثلاث الأول دون الطبقة الرابعة، ولم يستشهد بمن اختلف العلماء في الأخذ بشعرهم. وبعض الشواهد الشعرية والنثرية لم يذكر قائلها على الرغم من تصريحه بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر مجهول القائل جاعلا ذلك وسيلة لإنكار شواهد

(٢٢٥) ينظر ٧٦.

خصومه ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو ما يوثق بفصاحته، ويظهر أن الأنباري سار على ما أقره في علم الجدل من أنه ليس على المستدل أن يذكر إسناده، وإنما على المعترض أن يطالب به وكأنه كان مستعدا لأن يسند كل قول إلى صاحبه إذا ما طولب بذلك.

وتحدث الأنباري في جدله عن القياس، ولم يجز القياس على الشاذ أو القليل أو النادر، لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس مما يبطل صناعة الإعراب بأسرها. واعتمد على أنواع القياس المختلفة ومنها قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد.

وأظهر البحث اعتماد الأنباري على الاستدلال باستصحاب الحال، وعلى الرغم من أهمية الاستصحاب إلا أنه يعتبر من أضعف الأدلة إذا ما قورن بالنقل والقياس.

أما التعارض والترجيح فقد بين أنهما ليسا من أصول النحو، إنما هما عمليتان جدليتان تكشف للعالم عن الدليل الراجح، ومن ثم ألحقهما بأوجه الاعتراض على الاستدلال ، فهما جزء مما أصله في فن الجدل. فقد يتعارض النقل بالنقل والنقل بالقياس وهما مع استصحاب الحال ليظهر رجحان أحدهما على الآخر